الأمم المتحدة

A/78/PV.43

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **43**

الثلاثاء، 5 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 113 من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشرع الجمعية العامة في الانتخاب لملء الشاغر المتبقي لعضو من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

وبما أنه لم يحصل أي مرشح على أغلبية الثلثين المطلوبة في الاقتراع السابق خلال الجلسة العامة السابعة والسبعين للدورة السابعة والسبعين، المعقودة في 8 حزيران/يونيه (انظر A/77/PV.77)، لا يزال يتعين شغل مقعد واحد من بين دول أوروبا الشرقية لفترة عضوية تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2025.

ولذلك، سنشرع في الاقتراع الحادي عشر غير المقيد. ووفقا للمادة 94 من النظام الداخلي، ستكون هذه الجولة الرابعة والعشرون من الاقتراع غير مقيدة. ويجوز لأي دولة عضو من بين دول أوروبا الشرقية أن تترشح لتلك العضوية، باستثناء الدول الأعضاء الحالية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تلك التي انتُخبت لفترة تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2024. ولذلك، لا يمكن التصويت للبلدان الأعضاء التالية في هذا الاقتراع: بلغاريا وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وكرواتيا.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أُذكِّر الممثلين بأنه عملاً بالمادة 88 من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بطريقة إجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الجالس مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نبدأ الآن عملية التصويت. ويرجى من الأعضاء البقاء في مقاعدهم إلى حين الانتهاء من جمع كل بطاقات الاقتراع. تُوزع الآن بطاقات الاقتراع، وقد بدأت عملية التصويت.

وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي وُزعت. ويُرجى من الأعضاء أن يضعوا علامة "X" في المربع المجاور

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لاسم الدولة المطبوع على بطاقة الاقتراع أو أن يكتبوا في الخانة الخالية اسم دولة أخرى مؤهلة. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم دولة ما، فلا يلزم تكرار اسم تلك الدولة في الخانة الخالية.

وينبغي ألا يكون هناك أكثر من مربع واحد تم التأشير عليه أو اسم مكتوب بخط اليد لملء المقعد الشاغر، كما هو مبين في بطاقة الاقتراع. وستُعتبر بطاقة الاقتراع باطلة إذا كانت تحتوي على أكثر من مربع واحد تم التأشير عليه أو أكثر من اسم واحد مكتوب بخط اليد. وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع تصويتا لدولة عضو لا تنتمي إلى المنطقة المعنية أو لدولة عضو حالي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لدولة عضو من المنطقة انتُخبت بالفعل لفترة تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2024، ستعتبر بطاقة الاقتراع باطلة. وإذا ارتُكب خطأ في ملء بطاقة الاقتراع، ينبغي للممثلين أن يطلبوا بطاقة اقتراع جديدة من الأمانة العامة. وتُعتبر بطاقة الاقتراع البيضاء امتناعا عن التصويت.

أخيرا، إذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظة بخلاف التصويت لصالح دولة عضو مؤهلة، سيتم تجاهل تلك الملاحظات.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى ممثلو البرازيل وجامايكا وسري لانكا ولاتفيا وموزامبيق واليونان فرز الأصوات.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حرصا على الوقت، تشرع الجمعية العامة الآن في النظر في البنود الأخرى المعلنة في يومية الأمم المتحدة ريثما يجري فرز الأصوات.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 113 من جدول الأعمال.

البند 75 من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/78/67)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثالث والعشرين (A/78/129)

تقريران عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/78/77 و A/78/521)

مشروع قرار (A/78/L.15)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

رسالة مؤرخة 29 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (A/78/113)

مشروع قرار (A/78/L.13)

(ج) اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تشكل المساحات الشاسعة من محيطاتنا وبحارنا، إذا جرت رعايتها وإدارتها بشكل سليم، تشكل شريان الحياة الذي يحافظ على وجودنا المشترك. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – وهي ما يسمى بدستور المحيطات – هي بمثابة بوصلة ثابتة توجه ما نبذله من جهود نحو الاستخدام المستدام والمنصف للمحيطات.

وفي إطار التوازن الدقيق الذي تحققه اتفاقية قانون البحار تكمن العلاقة بين السيادة وحرية الملاحة، وبدون ذلك فإن سلاسل القيمة العالمية ستتعرض للانهيار وستتوقف التجارة الدولية. ومما يشكل جزءا لا يتجزأ من ذلك التوازن المعقد حقيقة أننا، بوصفنا بلدانا ذات سيادة، يجب أن نعترف بالإسهام البارز الذي تقدمه الاتفاقية في تعزيز السلام والأمن والتعاون والتنمية على الصعيد الدولي، مع تعزيز علاقات الوئام بين جميع الدول. غير أن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدا حقيقيا لوجود العديد من الدول ذاته، مما يجبرنا الآن على التعامل مع مسائل قانونية عويصة ومسائل أخرى تتعلق بالسيادة وكيان الدولة في مواجهة ذلك التهديد الوجودي – مسائل يجب أن نضعها في صدارة جميع مناقشاتنا بشأن المحيطات.

وتوجهنا الاتفاقية أيضا إلى مسؤولية مشتركة، وتحضنا على الالتزام الجماعي باعتماد استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد. والتزامنا واضح في هذا الصدد. فيجب أن نستخدم موارد المحيطات بطريقة مستدامة، وبذلك نحافظ عليها لتكون إرثا تعيش عليه الأجيال المقبلة. إن إبرام اتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام مؤخرا يشكل خطوة محورية. إنه يعكس التزامنا المشترك بحماية موارد النظام الإيكولوجي التي تقع خارج حدودنا البحرية المباشرة باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية. ويتطلب القيام بذلك التقيد الصارم بالقانون الدولي، بل وبتعزيز التعاون الدولي.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بِحثّ جميع الدول على استخدام هذه المداولات لإظهار أهمية الوحدة في التصدي للتحديات الناشئة التي تهدد المقومات الأساسية لمحيطاتنا، بل والمقومات الأساسية لدولنا. ومن خلال التعاون الهادف يمكننا أيضًا أن نجتاز بنجاح البحار العاصفة لتغير المناخ وأن نبني مستقبلًا تظل فيه محيطاتنا مصادر ووسائط للسلام والازدهار والتقدم والاستدامة. ولذلك دعونا إذن نمارس حقنا في اتخاذ القرار بحزم ونختار الوقوف متحدين في مواجهة حالة اللايقين، ونرسم مساراً نحو آفاق تزدهر فيها المحيطات، التي هي قوام الحياة على هذا الكوكب، بشكل مستدام ومتناغم بوصفها جزءًا من طبيعة كوكبنا.

أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/78/L.13.

السيد لوفولد (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تشرفت النرويج بتنسيق المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار A/78/L.13، بشأن استدامة مصائد الأسماك. ويسرني أن أعرض نص مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه.

يمثل مشروع قرار هذا العام تقدما كبيرا، ويسرُّنا بشكل خاص أن نقدم مشروع نص يعكس أحدث التطورات ذات الصلة بمصائد الأسماك. ويشمل ذلك دعوة الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى النظر في الآثار المترتبة على استدامة مصائد الأسماك في إطار الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

كما يشمل أيضاً الترحيب بالاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ونتائجه، والترحيب على وجه الخصوص باعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ويشجع مشروع القرار على التنفيذ الكامل والفعال للإطار العالمي للتنوع البيولوجي ويعترف بالدور الهام الذي ستؤديه مصائد الأسماك المدارة على نحو مستدام في تحقيق أهداف الإطار وغاياته.

ويسعدنا أيضًا أن نرى العديد من التحديثات المهمة في الفقرات المتعلقة بالتغذية ومصائد الأسماك الصغيرة النطاق وآثار تغير المناخ. وتوفر مصائد الأسماك مصدرا حيويا للغذاء والعمل والتجارة والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. وتحقيق استدامة مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير القانوني من دون إبلاغ ومن دون تنظيم، ومعالجة الإفراط في الصيد، وضمان السلامة في البحر وظروف العمل اللائقة في قطاع مصائد الأسماك، وتحسين التعاون

على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كلها أمور ضرورية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتود النرويج أن تشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة خلال العملية وعلى كفالة أن مشروع القرار الحالي نتاج توافقي يستند إلى مناقشات ودية وموضوعية فيما بين جميع الممثلين.

ويسرّ النرويج أيضا أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.15، بشأن المحيطات وقانون البحار. ونشكر مرة أخرى السيدة ناتالي موريس – شارما من سنغافورة على قيادتها الفعالة خلال المشاورات، ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيدة موريس – شارما ولشعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار على كل ما بذلوه من جهود من أجل تبسيط هذا هذا النص المتزايد باستمرار واختصاره. وترحب النرويج بتلك التغييرات، وكذلك بجميع المقترحات الموضوعية الواردة في مشروع قرار هذا العام.

ومن دواعي سرورنا أيضًا أن الموضوع الذي اقترحته أيسلندا والنرويج بعنوان "المحيطات باعتبارها مصدرا للغذاء المستدام"، سيكون هو موضوع العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية لعام 2024 بشأن المحيطات وقانون البحار، ونحن نتطلع إلى تلك المناقشات.

وأود أن أسلط الضوء بشكل خاص على الإشارة إلى أن المؤتمر الحكومي الدولي في عام 2023 قد حقق هدفه المتمثل في إنجاز الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونحن نرى أن الاتفاق يشكل التطور الأكبر فيما يتعلق بإدارة المحيطات منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إنه يبين أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يمكن أن تتكيف لمواجهة التحديات الناشئة، ويبرهن على استمرار ما تتسم به تعددية الأطراف الفعالة من قوة وما تقدمه من وعود. ولذلك كان من دواعي سرور النرويج التوقيع على الاتفاق خلال الأسبوع الرفيع المستوى في وقت سابق من هذا الخريف، ونحن نحث جميع الدول على الإسراع بالتوقيع على هذا العنصر الأساسي الجديد في إطار قانون البحار والتصديق عليه.

إن اعتماد الاتفاق يمثل أيضًا خطوة حاسمة نحو تحقيق الهدف السياسي المتمثل في حفظ ما لا يقل عن 30 في المائة من المناطق البحرية والساحلية بحلول عام 2030، على النحو المنصوص عليه في الغاية 3 من إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ويمثل اعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي انتصاراً هائلا للطبيعة بشكل عام، ولإدارة المحيطات بشكل خاص. ويسرنا بصفة خاصة أن نرى ضمن مشروع القرار دعوة قوية للعمل يُطلب فيها إلى الدول زيادة الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في الإطار. وهذا أمر مناسب وضروري في آن واحد.

وعلاوة على ذلك، ترحب النرويج بالإشارات إلى المفاوضات الهامة الجارية في السلطة الدولية لقاع البحار، والتقدم المحرز والقرارات التي اتخذها مجلس السلطة. وترحب النرويج بالتقدم المحرز، وتشجع سلطة قاع البحار على مواصلة عملها بشأن مشروع النظام على سبيل الأولوية، والنرويج ملتزمة بالقيام بدورها في هذا المسعى.

وفي الختام، فإننا نعتبر كل هذه العمليات المختلفة خطوات هامة لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية والاستخدام المستدام لموارد المحيطات في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وترى النرويج أن تلك التطورات تبشر بالخير، وأيضا ضرورية للوفاء بالتزاماتنا المشتركة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة لعرض مشروع القرار A/78/L.15.

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال القرار السنوي بشأن المحيطات وقانون البحار أحد أهم مشاريع القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة كل عام. وهذا القرار، المعروف بكونه القرار الجامع بشأن المحيطات، يغطي طائفة واسعة من المسائل والتطورات والأنشطة المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار. وهو قرار يستند إلى القانون

الدولي، ولا سيما دستور المحيطات، أي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي كل عام، يؤكد مشروع القرار الجامع الذي نوشك على اعتماده، على مركز اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بكونها تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ في سياقه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

وكان لسنغافورة عظيم الشرف بأن تعمل منسقا للمشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/78/L.15. ويسرني أن أعرض مشروع القرار بالنيابة عن المنسقة، زميلتي السيدة ناتالي موريس – شارما.

وقد أُدخلت تحديثات وتعديلات على أكثر من نصف مشروع القرار الذي يتضمن ما يزيد عن 400 فقرة من الديباجة والمنطوق. وكما هو الحال في السنوات السابقة، عُقدت المشاورات غير الرسمية في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا العام، كانت المشاورات غير الرسمية قد سبقتها سلسلة من الحوارات غير الرسمية المعقودة بالسبل الافتراضية عبر الانترنت بشأن مسألة تبسيط النص تحديداً. ومشروع قرار هذا العام أقصر مما كان عليه وقد أُعيد تنظيمه لتحسين سهولة قراءته. وقد بُذلت جهود خاصة لمعالجة الازدواجية. وتطلعاً إلى العام المقبل، تعرب الوفود عن التزامها بمواصلة تبسيط مشروع القرار، بسبل من بينها العمل الذي يجري فيما بين الدورات. وسيخصص يوم إضافي للمشاورات غير الرسمية. وكل هذا يدل على استمرار الاهتمام القوي من جانب الدول الأعضاء بمشروع القرار.

وفيما يلي بعض المسائل الرئيسية التي يتناولها مشروع قرار هذا العام، حسب ترتيب ورودها.

أولاً، يؤكد مشروع القرار من جديد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ويسلم بأهمية مساعدة الدول النامية في تنفيذ الاتفاقية من خلال بناء القدرات. ويرحب مشروع القرار بتقارير اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لهذا العام، ويشيد بأدوار المحكمة الدولية لقانون البحار ومحكمة العدل الدولية في التسوية السلمية للمنازعات المتعلقة بقانون البحار، ويرحب بالتقدم المحرز في عمل السلطة الدولية لقاع البحار وعمل لجنة حدود الجرف القاري ويحيط علما به.

ثانياً، فيما يتعلق بالسلامة والأمن البحريين، هناك تأكيد على الدور الحاسم للتعاون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالكابلات البحرية وخطوط الأنابيب وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية. وفي حين يرحب مشروع القرار بانخفاض حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في بعض المناطق، إلا أنه يشير أيضاً إلى أن هذه المسألة لا تزال تبعث على القلق.

ثالثا، فيما يتعلق بالبيئة البحرية والموارد البحرية، يلاحظ مشروع القرار مع القلق آثار تغير المناخ على المحيطات، بما في ذلك الظواهر المتطرفةالمتصلة بمستوى سطح البحر وكذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. ويقر مشروع القرار بعمل الفريق الدراسي التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، ويشير إلى مقرر الجمعية العامة الذي تطلب فيه إلى محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

رابعا، فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري، يؤكد مشروع القرار على أن المؤتمر الحكومي الدولي المنشأ بموجب القرار 249/72 قد أنهى عمله بشأن الاتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، على نحو ما ورد في القرار 321/77، ويدعو الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية إلى النظر في ذلك وفي آثاره على المحيطات. ومن بين أمور أخرى، نرحب باعتماد إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وأخيرا، يشير مشروع القرار إلى الأهمية الحاسمة للعملية المنتظمة وإسهاماتها المحتملة في العمليات الحكومية الدولية الجارية المتصلة بالمحيطات؛ ويرحب بالتقرير الذي يتناول أعمال العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها الثالث والعشرين بشأن موضوع "التكنولوجيات البحرية الجديدة: التحديات والفرص"، ويدعو الدول والمنظمات الدولية إلى تعزيز التعاون فيما بينها، تحقيقا لأهداف من بينها حماية البيئة البحرية على نحو أفضل.

وبالنيابة عن المنسقة، أود أن أعرب عن عميق امتناني للمشاركة النشطة والبناءة لجميع الوفود، وأن أنوه بالمساهمات القيّمة والعمل الجاد لميسري المجموعات الصغيرة، وأن أعرب عن تقديري الخاص للدعم الذي قدمته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في التحضير للمشاورات غير الرسمية لهذا العام وطوال فترة انعقادها. أخيرا وليس آخرا، أشكر جميع مقدمي مشروع القرار على ما قدموه من دعم قيّم.

وبذلك، نختتم عرض مشروع القرار. وبالنيابة عن المنسقة، أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار. وإذا سمحتم لي، أود أيضاً أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، يؤيد وفدي البيانين اللذين سيدلي بهما لاحقا ممثل كوبا، باسم مجموعة الـ 77 والصين، وممثل ساموا، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونشكر الأمين العام على تقاريره. ونلاحظ من التقرير الأخير (A/78/339) أن المحيطات لا تزال تتعرض لخطر كبير من جراء الأنشطة البشرية. وباعتبارنا دولة جزرية صغيرة ترتبط بعلاقة تكافلية مع المحيط، فإن حالة المحيط، بما في ذلك صحة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي، أمر ذو أهمية كبيرة لنا. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يدلي بثلاث نقاط.

أولاً، لا يزال تأثير تغير المناخ على المحيطات يشكل أحد أخطر التحديات وأكثرها إلحاحا التي يجب على المجتمع الدولي التصدي لها. ووفقًا لآخر تقرير للأمين العام، فقد ارتفع مستوى سطح البحر إلى مستويات قياسية. ولا يمكن الاستهانة بالتهديد الذي يشكله ارتفاع منسوب مياه البحر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها سنغافورة. ويرحب وفد بلدي بالمبادرات الرامية إلى حفز العمل، من قبيل الجلسة العامة غير الرسمية بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر التي عقدها رئيس الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، مع التشديد على أن جميع الجهود الرامية إلى التصدي لأثر تغير المناخ على المحيطات ينبغي بذلها ضمن الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ثانيًا، يجب بذل المزيد من الجهود لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويشير آخر تقرير للأمين العام (A/78/67) إلى أن هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة والتعجيل بهذه الجهود. ويؤيد وفد بلدي الجهود المبذولة ضمن الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ونحن على استعداد للإسهام في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بشؤون المحيطات في عام 2025، الذي ستشارك في استضافته كوستاريكا وفرنسا، والذي سيكون فرصة كبيرة للنهوض بالإجراءات الرامية إلى تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام بموجب القانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ثالثًا، لا يزال بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية يستحق اهتمامًا كبيراً، بما في ذلك ما يتعلق بآثار تغير المناخ على المحيطات والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ويرحب وفد بلدي بالاهتمام الذي يولى لبناء القدرات والذي ينعكس في فقرة جرى تحديثها من مشروع القرار تدعو إلى دعم هذه الأنشطة وتعزيزها في البلدان النامية فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ على المحيطات والتكيف معها، بما في ذلك حماية السواحل من ارتفاع مستوى سطح البحر ومن خلال النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول القائمة على الطبيعة. وستواصل سنغافورة دعم البلدان النامية الأخرى من خلال دورات بناء القدرات ذات الصلة والتي ترتبط بقضايا آنية، بما في ذلك في إطار برنامج سنغافورة للتعاون.

وكان لسنغافورة عظيم الشرف أن تترأس سفيرتنا رينا لي المفاوضات بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وقد تشرفنا أيضا بتنسيق المفاوضات بشأن القرار 77/321 وبتقديمه، وقد رحب القرار باعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ومن المناسب أن اعتماد الاتفاق جاء بعد فترة وجيزة من احتفال المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

لقد كانت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وستظل دائماً الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. ويجب أن تكون جميع المطالبات البحرية متفقة مع قواعد الاتفاقية ذات الصلة، وهي قواعد شاملة، ويجب احترام جميع الحريات والحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية والتقيد بها. وكما لوحظ بحق في التقرير الأخير للأمين العام، فإن اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يبين استمرار أهمية ومرونة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في معالجة الاحتياجات والتحديات المعاصرة. ويرحب وفد بلدي برواندا بوصفها الطرف الـ 169 في الاتفاقية ويدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى أن تصبح أطرافا فيها في أقرب وقت ممكن.

السيد بينيالفر بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين.

تشير مجموعة الـ 77 والصين بارتياح إلى اليوم التاريخي الذي اعتمدنا فيه رسمياً نص الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وقد كان ذلك اليوم في غاية الأهمية للتنوع البيولوجي. وبعد مرور ما يقرب من 20 عاما على إطلاق المناقشات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، اعتمدنا اتفاقًا أساسيًا للإدارة اللازمة للتنوع البيولوجي على أكثر من 45 في المائة من سطح الأرض.

وهذه النتيجة الناجحة كانت بلا أدنى شك انتصاراً للدبلوماسية وتعددية الأطراف. والنص الذي ما زلنا نحتفل به اليوم كان أولاً وقبل كل شيء انتصاراً للبلدان النامية التي وقفت معًا لصياغة معاهدة طموحة وتقدمية للغاية. إن قوة البلدان النامية، التي عبرت عنها مجموعة الـ 77 والصين، هي السبب في أن المعاهدة المعروضة أمامنا اليوم تختلف تمامًا عن النسخة التي تم الانتهاء منها تقريبا في آب/أغسطس من عام 2022. وقد كانت الوحدة بين بلدان المجموعة هي التي مكَّنت من إدراج نموذج متوازن حقًا لتقاسم المنافع من استخدام الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي.

وعلى نحو مماثل، يجب أن يُنسب الفضل للبلدان النامية في إدراج مبدأ التراث المشترك للبشرية في الاتفاق النهائي، وهو مفهوم أساسي يجب أن يكون متجذراً في كل عمل من الأعمال الجارية في أعالي البحار، بما في ذلك نشاط البحث العلمي. فمنذ بداية المؤتمرات الحكومية الدولية بشأن اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام وحتى الساعات الأخيرة من المفاوضات، كان على البلدان النامية أن تكافح من أجل إدخال هذا المفهوم الذي يمثل بالتأكيد تقدمًا على صعيد القانون الدولي.

وهذه الحالات ليست سوى بعض مما يتضمنه الإنجازان الرئيسيان اللذان يُعزيان إلى البلدان النامية. وبالمثل، فإن الجوانب المتعلقة ببناء القدرات وترتيبات التمويل والعديد من الأحكام المتعلقة بالمسائل الشاملة قد تشكلت على أيدي وفود مجموعتنا.

ولقد كان شرفا لكوبا أن تقود مجموعة الـ 77 والصين خلال تلك المرحلة الأخيرة والحاسمة من مفاوضات التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ولم ندخر جهدًا أو طاقة في سبيل ذلك، وفي المقابل حصلنا على التزام بوحدة الموقف وظل هذا الالتزام راسخا حتى نهاية العملية. ونحن ممتنون عميق الامتنان للدعم الذي تلقيناه من جميع أعضاء المجموعة. ونشدد على أنه لولا التزامهم الراسخ، لما أمكن تحقيق أهدافنا.

هناك مسار جديد مفتوح الآن لإرساء نظام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ويسرنا جدا أن نلاحظ أن 84 دولة عضوا قد وقعت على الاتفاق حتى اليوم. ونشجع المجتمع الدولي أيضا على تقديم دعم واسع النطاق لحملة التصديق على الاتفاق بغية ضمان دخوله حيز النفاذ على وجه السرعة. وينبغي ضمان تلك الجهود من خلال تعبئة كبيرة للموارد لضمان تقديم الدعم الأساسي للبلدان النامية من أجل بناء القدرات اللازمة لتمكينها من التصديق على الصك.

لقد بزغ فجر عصر جديد اليوم فيما يتعلق بالحفاظ على المحيطات واستخدامها المستدام. وتفتخر مجموعة الـ 77 والصين بمساهمتها في هذا الإنجاز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد راموبولوس (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك، والبلد المرشح المحتمل جورجيا، وكذلك موناكو.

ويسُرّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقديم مداخلة في هذه المناقشة المعقودة لاعتماد مشروعي القرارين الهامين هذين. ونود أن نبدأ بالانضمام إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن امتناننا لمنسقي مشروعي القرارين، السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك، على القيادة الممتازة التي أبدياها مرة أخرى في هذا العام. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمانة العامة، ولا سيما لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على مهنيتها ودعمها المستمر للوفود خلال المشاورات، التي امتدت في حالة مشروع القرار الجامع (A/78/L.15) حتى وقت متأخر من ليل اليوم الأخير.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ملتزمين التزاما قويا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتضم الاتفاقية 169 طرفا وهي الدعامة الأساسية لإدارة المحيطات. وهي تحدد الإطار القانوني الشامل الذي يجب أن تُنفذ في سياقه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وعلى هذا النحو، فإن الاتفاقية معترف بها بحق باعتبارها دستور المحيطات. وتجسد أحكامها عموما القانون الدولي العرفي وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول بصرف النظر عما إذا كانت قد انضمت إلى الاتفاقية أم لم تنضم إليها. وبإنشاء النظام القانوني للبحار والمحيطات، تسهم الاتفاقية في التنمية المستدامة، وكذلك في السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم.

ولذلك، يتحتم احترام الحريات التي تتمتع بها جميع الدول، بما فيها الدول غير الساحلية، بموجب الاتفاقية. ويشمل ذلك حرية الملاحة وحق المرور البريء. وبالمثل، يتحتم أيضا احترام سيادة الدول الساحلية وحقوقها السيادية على مناطقها البحرية على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، بما فيها تلك التي تنشأ عن الجزر. ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي الالتزام بالمبادئ والقواعد الأساسية لقانون البحار علاوة على الامتناع عن أي إجراءات من شأنها أن تقوض الاستقرار والأمن الإقليميين.

كما يواصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الالتزام القوي باتفاقات تنفيذ الاتفاقية. وبالإضافة إلى اتفاق تنفيذ اتفاقية قانون البحار بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، فمن دواعي سرورنا أن اتفاقاً تنفيذياً ثالثاً قد اعتُمد بتوافق الآراء هذا العام – وهو الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية). ونودّ أن نهنئ المجتمع الدولي على هذا الإنجاز التاريخي وهو ثمرة جهود استمرت قرابة عقدين من الزمن.

وكان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من بين أوائل الموقعين على الاتفاق الجديد للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ونحن ملتزمون التزاما قويا بدخوله حيز النفاذ بسرعة وتنفيذه تنفيذا فعالا. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى التوقيع على اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن وندعو جميع البلدان المتقدمة النمو إلى دعم البلدان النامية في التصديق على الاتفاق وتنفيذه في المستقبل.

وفي الواقع، لم يكن اعتماد اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية هو الإنجاز التاريخي الوحيد الذي تجسد في مشاريع قرارات هذا العام. فقد كان اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي

للتنوع البيولوجي في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على نفس القدر من الأهمية. ويرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ترحيباً قوياً بأهداف الإطار وغاياته المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك الهدف 3 المتمثل في حماية 30 في المائة من المحيطات بحلول عام 2030. وسيؤدي اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية دوراً رئيسيًا في المساعدة على تحقيق هذا الهدف، لا سيما من خلال إنشاء مناطق بحرية محمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وهذه الإجراءات الطموحة الرامية لزيادة مساحة المحيطات الخاضعة للحماية الفعالة ستساعد في نهاية المطاف على عكس اتجاه التدهور في صحة المحيطات وفي تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على الصمود في وجه الآثار المتراكمة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يشعرون بقلق بالغ إزاء تدهور صحة محيطاتنا. ولا تزال أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث تترتب عليها عواقب وخيمة. وقد وصلت درجات الحرارة العالمية لسطح المحيطات إلى مستويات قياسية هذا العام، مما يشكل ضغوطًا إضافية على البيئة البحرية التي تواجه بالفعل تهديدات شديدة من الأنشطة البشرية. ويشمل ذلك الصيد المفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتلوث بالمواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والمغذيات المفرطة والضجيج تحت المائي الناجم عن الأنشطة البشرية.

ومن الضروري أن نواصل التصدي لتلك التهديدات بأكبر قدر ممكن من الإلحاح ضمن جهودنا الأوسع نطاقًا الرامية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ولقد تمكنا هذا العام من الحفاظ على الزخم الذي حققناه في العام الماضي "عام المحيطات بامتياز". ومن الضروري أن نحافظ على هذا الزخم في العام المقبل عندما نستعد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بشؤون المحيطات في عام 2025، والذي نشير إلى أن فرنسا وكوستاريكا ستشتركان في استضافته، ونحن نحرص بشدة على أن يكون مؤتمراً ناجحًا آخر يسفر عن نتائج عملية المنحى.

وفيما يتعلق بمشروع القرار الجامع لهذا العام، يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يعربوا عن خيبة أملهم الشديدة لعدم التمكن من الاتفاق على صياغة أقوى بشأن اعتماد كل من اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والإطار العالمي للتنوع البيولوجي. وهذان التطوران مهمان للغاية بالنسبة لقرار الجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار، ومن ثم كانا يستحقان صياغة أكثر طموحاً وعملية المنحى بقدر أكبر مما تم الاتفاق عليه في نهاية المطاف. كما نأسف لأن أحد الوفود على وجه الخصوص منع العديد من التحديثات الهامة الأخرى في مشاورات هذا العام بشأن مسائل كانت موضع اهتمام مجموعة واسعة من الوفود من جميع أنحاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا نشعر بالدهشة لعدم إمكانية تضمين مشروع القرار هذا أحدث البيانات العلمية عن مستويات غازين إضافيين من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، هما الميثان وأكسيد النيتروز، واللذين يتفاعلان بقوة مع المحيطات. ونرى أن ذلك ينبغي ألا يكون أمرا مثيرا للجدل لأنه يجسد فحسب آخر أفضل المعلومات العلمية المتاحة، التي ألمحت وفود كثيرة جدا إلى أهميتها خلال المشاورات غير الرسمية.

ومع ذلك، يسُرُّنا إدراج عدد من التحديثات الهامة في مشروع القرار الجامع لهذا العام، بما في ذلك استراتيجية المنظمة البحرية الدولية لعام 2023 بشأن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن وتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتطورات في مجال السلامة والأمن البحريين وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية كموضوع للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار لعام 2026. كما أننا نقدر كثيرا محاولات المنسق لزيادة تبسيط مشروع القرار هذا العام، وهو ما نعتقد أنه قلل من طوله الإجمالي وحسّن مقروئيته ونتطلع إلى مواصلة هذا العمل فيما بين الدورات في العام المقبل.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.13 بشأن استدامة مصايد الأسماك، فيعتقد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن مشروع القرار

كان أيضا يمكن أن يجسد بشكل أفضل العديد من التطورات الهامة التي حدثت هذا العام بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وبخلاف اعتماد اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والإطار العالمي للتنوع البيولوجي، فإن تلك التطورات تتمثل في رأينا فيما يلي: أولاً، الاتفاق المتعلق بإعانات مصائد الأسماك الذي تم التوصل إليه داخل منظمة التجارة العالمية؛ وثانياً، التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني باتفاق الأرصدة السمكية؛ وثالثا، تعديل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لتذييلات الاتفاقية لتشمل عددا إضافيا من أنواع سمك القرش والشفنين البحري. وبينما نوقشت هذه التطورات على نطاق واسع خلال المشاورات غير الرسمية، إلا أننا نرى أن مشروع القرار لا يعبر عنها بالقدر الكافي وأنها لا تؤدي إلى دعوات عملية المنحى. ونأسف أيضا لأنه، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الوفود كانت ترغب في التركيز بقوة على تلك المسائل، فإن الغلبة كانت لخيار الوفود المؤيدة لصياغة أكثر تحديدا في مشروع القرار، على الرغم من أن عددها كان أقل بكثير، وذلك من منطلق الحرص على التوصل إلى توافق في الآراء.

ومع ذلك، فإننا نعتبر أن مشروع قرار استدامة مصايد الأسماك لهذا العام يشير بما فيه الكفاية إلى أهمية تلك التطورات بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ويتضمن مؤشرات كافية لتوجيه المجتمعات المحلية التي تعتمد على مصايد الأسماك. ويتضمن مشروع القرار أيضًا العديد من التحسينات بشأن مسائل أخرى تستحق التشجيع، حيث يمكن أن تساعد في تعزيز استدامة القطاع.

ختاما، فإن مشروعي القرارين اللذين نناقشهما اليوم صكان هامان في سياق تعزيز إدارة المحيطات. ولذلك، فقد شارك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بنشاط في المشاورات المتعلقة بإعداد مشروعي القرارين. ونتطلع إلى مواصلة عملنا في العام المقبل. ويجب أن يكفل العمل الذي نقوم به في هذه القاعات المهيبة أن تستمر المحيطات والبحار في توفير سلعها وخدماتها للأجيال الحالية والمقبلة، تمشيا مع روح الاتفاقية. فلا يوجد سوى محيط واحد وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الحفاظ عليه واستخدامه بشكل مستدام. فالبشرية لا تستحق أقل من ذلك.

السيدة فيا (تونغا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ التي لها حضور في الأمم المتحدة، وهي: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا. ونعرب أيضا عن تقديرنا للتوجيه والدعم من جانب جزر كوك بوصفها رئيسة منتدى جزر المحيط الهادئ.

تكتسي المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك أهمية أساسية لقارة المحيط الهادئ الأزرق التي ننتمي إليها. وبوصفنا شعوبا محيطية، فإننا نعتمد على المحيط كأكبر مصادرنا للغذاء وسبل العيش والهوية والرخاء الاقتصادي. ويوفر المحيط أيضا خدمات حيوية للعالم ككل. فالمحيط يغطي 70 في المائة من سطح الكوكب ويمتص 30 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية وأكثر من 90 في المائة من الحرارة الناجمة عن الاحترار العالمي وينتج أكثر من 70 في المائة من أكسجين الأرض. وببساطة، فإن صحة المحيطات ضرورية لصحة السكان وصحة الكوكب ككل.

وبناء على ذلك فإننا نرحب باعتماد مشروع القرار A/78/L.15، بشأن المحيطات وقانون البحار، باعتباره تجسيدا لجهود المجتمع الدولي لإدارة المحيطات وعلاقة البشرية بها بشكل سليم، بما في ذلك التحديات التي تواجهها هذه الجهود.

نؤيد أيضا بقوة أن يستند مشروع القرار إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها دستور المحيطات، حيث تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

في العام الماضي، أقرّ قادتنا في المنتدى استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050، التي تحدد النهج الجماعي للمنتدى من أجل تحقيق الأمن والتنمية والازدهار على نحو مستدام لجميع شعوب المحيط الهادئ. وتعترف استراتيجية 2050 بأن تغير المناخ أكبر

تهديد لسبل عيشنا وأمننا المادي ورفاهنا. وبناءً على ذلك، أعلنّا حالة طوارئ مناخية في منطقتنا.

وعلى نفس المنوال، يعترف قادة المنتدى بأن المحيطات تمثل أملنا الأكبر في تحقيق أهدافنا وتطلعاتنا المشتركة وبلوغها، ويؤكدون على دورنا بصفتنا مسؤولين عن المحيطات ومواردها للأجيال الحالية والمقبلة. ويتجسد نهجنا المدروس والشامل للجميع في إدارة قارتنا الزرقاء في المحيط الهادئ في اعتماد قادة المنتدى في عام 2021 للإعلان التاريخي المتعلق بالحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ، والذي يستند بقوة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحن نرحب بالدعم القوي الذي أعرب عنه العديد من أعضاء المجتمع الدولي للعناصر الأساسية للإعلان، ونشجع الأعضاء الآخرين على أن يحذوا حذوهم.

وعلى نفس النحو، نرحب بما تضمنه مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار من اعتراف باعتماد قادة المنتدى في الشهر الماضي لإعلان جديد بشأن استمرار كيان الدولة وحماية الأشخاص في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر المتصل بتغير المناخ. ويستند الإعلان إلى المبادئ والسمات القائمة في القانون الدولي الحالي ليعلن أن استمرارية كيان الدولة والسيادة لدى أعضاء المنتدى والحفاظ على الحقوق والواجبات الملازمة لهما بغض النظر عن تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. ويذكر الإعلان أيضا أن أعضاء المنتدى، فرادى وجماعات، يتحملون مسؤولية مهمة لضمان حماية شعوبنا، ويلتزمون بحماية الأشخاص المتضررين من ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بواجبات حقوق الإنسان والوضع السياسي والثقافة والتراث الثقافي والهوية والكرامة وتلبية الاحتياجات الأساسية. وتختتم الوثيقة بدعوة المجتمع الدولي إلى تأييد الإعلان والتعاون في تحقيق مقاصده، بما يتفق مع واجب التعاون ومبادئ الإنصاف والعدل. ونحن نكرر هذه الدعوة هنا أمام هذه الهيئة، مدركين أن المحيطات يجب أن تكون عوناً لنا وليست تهديداً لنا.

ويرحب أعضاء المنتدى أيضا باعتراف الجمعية العامة في مشروع قرار هذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار، لأول مرة على الإطلاق، بأهمية إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام، وكذلك بماهية الاسترشاد بالمعارف التقليدية ذات الصلة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في هذا الحفظ والاستخدام المستدام، حيثما توافرت. ومع أننا كنا نفضل تفعيل الاعتراف بالمعارف التقليدية في مشروع القرار كمكمل لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، نقر بالخطوة الهامة المتخذة هذا العام ونشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها. ونحن نتطلع إلى تعزيز جهودنا في السنوات المقبلة، بما يتماشى مع اعتراف المجتمع الدولي المتزايد في محافل متعددة بالمساهمة القيمة التي يمكن أن تقدمها المعارف التقليدية في دعم حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام.

شهدت الأشهر الاثنا عشر الماضية انتصارات تاريخية وتقدماً كبيرا في مجال المحيطات. وعلى وجه الخصوص، يرحب أعضاء المنتدى بقوة باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية) بتوافق الآراء، وفُتح باب التوقيع عليه في وقت سابق من هذا العام. وهذا إنجاز كبير، ليس فقط بالنسبة للمحيطات بل أيضاً بالنسبة لتعددية الأطراف، وهو إنجاز يجب أن يفخر به المجتمع الدولي. وقد خصص أعضاء المنتدى موارد كبيرة وكرسوا الكثير من الوقت والجهد للتوصل إلى اتفاق طموح وقابل للتنفيذ بشأن المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بما يعكس المصالح الرئيسية للمنتدى، مع إعادة التأكيد على مركزية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في حماية وإدارة المحيطات ومواردها بشكل سليم. ونحن نشجع بقوة على الإسراع في بدء نفاذ اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

نرحب أيضاً باعتماد الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التنوع البيولوجي بتوافق الآراء لإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك هدفه المتمثل في حماية 30 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية في العالم بحلول عام 2030. وعلاوة

على ذلك، يواصل أعضاء المنتدى دعم التقدم المحرز في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث البلاستيكي لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

يرحب المنتدى أيضا باعتماد مشروع القرار A/78/L.13، بشأن مصائد الأسماك المستدامة. فالاستخدام المستدام لمصائدنا السمكية له أهمية أساسية لرفاه شعوبنا واقتصاداتنا في المستقبل. وما فتئنا ملتزمين بإدارة تلك الموارد على نحو مسؤول، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة. ويرحب المنتدى بالصياغة الواردة في مشروع القرار بشأن مصائد الأسماك المستدامة التي تشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي لدعم جهود الدول، بما في ذلك في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، لزيادة قدرة قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية على التكيف مع المناخ استجابةً للآثار الضارة لتغير المناخ. فالمشهد المحيطي في المحيط الهادئ آخذ في الاحترار والتحمض بمعدل متسارع، ومن الضروري أن يساعد المجتمع الدولي الذين يقفون في الخطوط الأمامية لتغير المناخ مثل أعضاء المنتدى لتقييم هذه المسألة ومعالجتها على جناح السرعة. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى الجولة السابعة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في العام المقبل، والتي ستركز على موضوع الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في مواجهة تغير المناخ.

يرحب أيضا المنتدى باعتراف الجمعية العامة، في مشروع قرار مصائد الأسماك المستدامة، بالمساهمة المهمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وكذلك التحديات التي تواجهها تلك المجموعات في هذين القطاعين، بما يتسق، من بين صكوك أخرى، مع اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. ويتطلع أعضاء المنتدى إلى البناء على تلك الجهود في المستقبل لضمان أن يواكب قرار مصائد الأسماك المستدامة – ومن خلاله الجمعية العامة – اعتراف المجتمع الدولي بالدور القيّم والمساهمة القيّمة التي يمكن أن تؤديها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها التقليدية ذات الصلة في الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك.

ويمكن للمحيطات أن تكون عاملا موحِّداً لموقفنا وحلاً للعديد من مشاكلنا العالمية الحرجة، ولكنها أيضا أقل الأهداف العالمية للتنمية المستدامة تمويلاً.

ومما يشكل أهمية حاسمة توفير الموارد والتمويل على نطاق واسع لدعم الأعمال الحالية والناشئة المتعلقة بالمحيطات مع المضي قدماً.

إن المحيطات تكتسي أهمية بالغة في الإبقاء على الهدف المتمثل بخفض الاحترار 1,5 درجة مئوية. وقارتنا الزرقاء في المحيط الهادئ مستعدة لمواصلة هذا العمل المهم معكم جميعاً.

السيدة بارتلي (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها راعية للمحيطات، على دراية تامة بالدور الحاسم لمحيطات العالم في استدامة الحياة وتعزيز الترابط العالمي. لذلك فإن التدهور المستمر في سلامة المحيطات لا يزال يثير قلق شعوبنا بشكل خاص، نظراً للآثار التي لا رجعة فيها والتي تتوارثها الأجيال جراء تدهور النظم الإيكولوجية البحرية. وتزيد التحديات التي يفرضها تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر وقواعد الموارد المحدودة من مخاوفنا.

تحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ ضمنه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وهي أداة حاسمة في تعزيز التعاون والحفظ والاستخدام المنصف. وبما أننا نقف عند مفترق طرق فيما يتعلق بالتحديات البيئية والتنمية المستدامة، من الضروري أن نلتزم بشكل جماعي بدعم وتعزيز المبادئ التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة بفتح باب التوقيع في أيلول/سبتمبر على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية). ويشكل الاتفاق شهادة على ما يمكن تحقيقه من خلال التزامنا بتعددية الأطراف، ونحن نشجع بقوة على سرعة دخوله حيز النفاذ. ونؤيد بقوة تفعيل الخطوات التالية في العملية، بما في ذلك إنشاء عملية تحضيرية قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ.

وكما أبرزنا من قبل، فإن تأثير التلوث بالمواد البلاستيكية على البيئة البحرية مسألة حرجة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث لا يقتصر تأثيره السلبي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية فحسب، بل يؤثر أيضاً على صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية التي تعتبر مورداً رئيسياً لسبل العيش في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمجتمعات الساحلية. ويواصل التحالف المشاركة في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالتلوث بالمواد البلاستيكية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، وتلتزم بمواصلة هذا العمل في جهود اللجنة للانتهاء من المفاوضات بشأن معاهدة جديدة بحلول نهاية عام 2024.

ونشدد على إدماج مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتحقيق الغايات الواردة في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وكما جاء في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات "محيطاتنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومعززة لدعم تنفيذ غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، أدى الوعي بالقيود المفروضة على قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الإعلان المتعلق بتعزيز المعارف العلمية البحرية والقدرة البحثية ونقل التكنولوجيا البحرية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أُطلق أيضاً في مؤتمر المحيطات الثاني، كوسيلة لتحسين إمكاناتنا في مجال التنمية المستدامة بالاستفادة من المحيطات. ونحن نواصل العمل مع الشركاء ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الانخراط بشكل هادف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يتماشى مع دعوتنا.

ويواصل التحالف الدعوة إلى الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والدعم التمويلي المناسب من أجل بناء اقتصادات مرنة ومستدامة قائمة على المحيطات. كذلك فإن أهداف التنمية المستدامة، المنصوص عليها في مسار طرائق العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمحيطات.

في الختام، يؤكد مجددا تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية التزامنا بالتعاون الدولي من أجل الاستخدام المسؤول والمستدام للمحيطات والبحار. إننا بتنفيذنا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيات والصكوك ذات الصلة، وتعزيز بناء القدرات والوفاء بالتزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا في الهدف 14 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا نحمي صحة محيطاتنا وقدرتها على الصمود فحسب، بل نمهد الطريق أمام مستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أما وقد فرغنا من فرز الأصوات لانتخاب عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سأعلق الآن مناقشة هذه البنود لفترة وجيزة.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 75 من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج).

البند 113 من جدول الأعمال (*تابع*)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نتيجة التصويت كما يلي:

(دول أوروبا الشرقية – مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	175
عدد بطاقات الاقتراع الباطلة:	1
عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة:	174
الممتنعون عن التصويت:	0
عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	174
أغلبية الثلثين المطلوبة:	116
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
الاتحاد الروسي	97
مقدونيا الشمالية	76
جورجيا	1

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك مقعد واحد يتعين شغله من بين دول أوروبا الشرقية.

ووفقا للمادة 94 من النظام الداخلي، ينبغي أن نواصل جولات الاقتراع. وسيجرى اقتراع آخر في موعد يعلن عنه فيما بعد.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند 113 من جدول الأعمال.

البند 75 من جدول الأعمال (*تابع*)

المحيطات وقانون البحار

(أ)المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام (A/78/67)

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الثالث والعشرين (A/78/129)

تقريران عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/78/77 و A/78/521)

مشروع القرار (A/78/L.15)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام 1995 لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

رسالة مؤرخة 29 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (A/78/113)

مشروع القرار (A/78/L.13)

(ج) اتفاق مُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام

السيد لارسن (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أستراليا البيان الذي أدلى به ممثل مملكة تونغا بالنيابة عن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، وندلي بهذه الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

إن أستراليا ملتزمة التزاماً راسخا بالإدارة المستدامة للمحيطات، ومع اقترابنا من نهاية عام 2023، لدينا عدد من الأسباب تحملنا على الاعتراف بإحراز بعض التقدم. وتحديدا، نحن فخورون بأننا قمنا بدور في إبرام الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق

الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية) واعتماده بتوافق الآراء. واتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية إنجاز تاريخي للنظام المتعدد الأطراف وانتصار حاسم للمدافعين عن المحيطات من بيننا. وأستراليا من الدول المؤسسة الموقعة على اتفاقية المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ونحن بصدد العمل على التصديق على المعاهدة وإدخالها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

توجد ثلاثة عناصر بارزة في اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

أولاً، يوفر الاتفاق حماية أقوى للمحيطات، بما في ذلك أحكام إنشاء مناطق بحرية محمية في أعالي البحار. وبهذه الطريقة، سيؤدي الاتفاق دوراً مهمًا في تحقيق الهدف العالمي لحماية 30 في المائة من المناطق الساحلية والبحرية في العالم بحلول عام 2030.

ثانيًا، سيدعم اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التنمية المستدامة لجميع الدول الأطراف من خلال نظام طموح وفعال لتقاسم المنافع المستمدة من الاستخدام المستدام للموارد الجينية البحرية في أعالي البحار.

ثالثاً، سيحمي الاتفاق مصالح الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع الاعتراف بالمساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها هذه الشعوب والمجتمعات في التصدي للتحديات الإنمائية الإقليمية والعالمية المشتركة، بما في ذلك تغير المناخ وصحة المحيطات.

ترحب أستراليا أيضا بإطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وهو إطار عمل طموح يمثل الاتفاق الذي توصل له المجتمع العالمي من أجل وقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره بحلول عام 2030. ونحن نؤيد بشكل خاص الهدف الرئيسي للإطار، الغاية 30 للهدف 30، لحماية ما لا يقل عن 30 في المائة من محيطات العالم بحلول عام 2030. وقد ظلت أستراليا دائما في طليعة الدول التي تعمل على حماية المحيطات، حيث تغطي المناطق البحرية المحمية نحو 48 في المائة من مياه أستراليا. ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين لمساعدتهم على تحقيق الهدف العالمي للإطار.

على الرغم من النجاحات المذكورة أعلاه، لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل. ونحن ندرك أن الإدارة المستدامة للمحيطات أمر بالغ الأهمية لمعالجة التحديات العالمية المترابطة المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وثمة حاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق ذلك. وهذا يعني أن أستراليا تستثمر في مشاريع الكربون الأزرق من أجل دعم نتائج التنوع البيولوجي وإنشاء بالوعات الكربون. فعلى سبيل المثال، نحن نعمل مع بعض الشركاء في المحيط الهادئ لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق وقياس الكربون في أشجار المانغروف والأعشاب البحرية والإبلاغ عن ذلك والتحقق منه.

كما يثير احتمال بدء التعدين في قاع البحار العميقة في المستقبل القريب قضايا مهمة. وتعمل أستراليا، بصفتها عضواً في مجلس السلطة الدولية لقاع البحار، على وضع إطار تنظيمي قوي لأي صناعة تتعلق بالتعدين في قاع البحار العميقة. ونريد بالتحديد إيجاد إطار تنظيمي يوفر أقوى درجة ممكنة من الحماية للبيئة البحرية، ويضمن تكافؤ الفرص لصناعة التعدين البري، ويتضمن آليات قوية للتفتيش والامتثال والإنفاذ.

ندرك تماماً أن تغير المناخ يمثل تحدياً هائلاً لمنطقتنا، ونعلم أن مناطقنا البحرية متأثرة بشدة بالفعل. ولذلك السبب، شاركت أستراليا في الإجراءات أمام المحكمة الدولية لقانون البحار، سعيا للحصول على فتوى بشأن تغير المناخ، ويسرُّنا بشكل خاص أن نرى مشروع قرار اليوم يخطو خطوة إلى الأمام في النظر في العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر والقانون الدولي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد موهوموزا (أوغندا).

بينما نتأمل في مشروع القرار السنوي هذا، فقد حان الوقت للتذكير بالأهمية المركزية المستمرة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتؤكد مجددا أستراليا الطابع العالمي والموحد للاتفاقية. ونؤكد من جديد على أن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، ونرحب بمواصلة مشروع قرار اليوم التمسك بمركزية الاتفاقية وسلامتها بوصفها دستورا للمحيطات.

نؤكد من جديد أن قواعد ومبادئ القانون الدولي العام لا تحل محل الاتفاقية ولا يمكن الاعتماد عليها على هذا النحو. ونؤكد من جديد أن الاتفاقية توفر الأساس لنظام بحري سلمي ويمكن التنبؤ به يمكن في إطاره لجميع البلدان التعاون والتجارة والازدهار. ونحن نسعى إلى إقامة منطقة سلمية في المحيطين الهندي والهادئ حيث يُحترم القانون الدولي ويُلتزَم به، وتكون الممرات المائية آمنة ومفتوحة للتجارة.

لا يفوتنا في هذه المناسبة أن نسجل قلقنا العميق إزاء استمرار السلوك غير الآمن وغير المهني في المجال البحري. فهذا السلوك يعرض السلامة والأمن للخطر ويخلق مخاطر بوقوع حالات سوء تقدير. ونحن نرى أن أي نزاعات بحرية، بما في ذلك تلك التي تحدث في بحر الصين الجنوبي، ينبغي حلها سلمياً ووفقاً للقانون الدولي، ولا سيما الاتفاقية.

في الختام، الاتفاقية أحد الإنجازات البارزة لتعددية الأطراف في القرن العشرين، ونحن ندعو جميع الدول إلى دعم تنفيذها الكامل والفعال. وتفخر أستراليا مرة أخرى بالمشاركة في تقديم مشروع القرار.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نعرب عن امتناننا للمنسقة، السيدة ناتالي موريس – شارما، على عملها المتفاني في تبسيط مشروع القرار المهم A/78/L.15. وبالإضافة إلى ذلك، نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها المستمر خلال المفاوضات.

تتطلع بلجيكا إلى الاعتماد الناجح لمشروع القرار بشأن المحيطات وقانون البحار كدليل على التزامنا الجماعي بالإدارة المسؤولة للمحيطات. غير أننا نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى الطموح في مشروع القرار في معالجة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية وفي اتفاقية التنوع البيولوجي وإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ثمة أهمية محورية للهدف المهم لإطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المتمثل في ضمان وتمكين الوصول إلى نسبة لا تقل عن 30 في المائة من المناطق البرية ومناطق المياه الداخلية والمناطق البحرية والساحلية، بحلول عام 2030، تكون مشمولة بإجراءات فعالة للحفظ والإدارة، كما أن اعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية) يمثل إنجازا تاريخيا في إدارة المحيطات. وتحث بلجيكا جميع الدول على التوقيع على اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن. وتعتقد بلجيكا أن هذه القضايا حاسمة بالنسبة للإدارة المستدامة لنظامنا الإيكولوجي البحري العالمي وتطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف أكثر حزماً.

استشرافا للمستقبل، تأمل بلجيكا في اتباع نهج أكثر طموحا في السنوات القادمة فيما يتعلق باتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واتفاقية التنوع البيولوجي. وندعو إلى أن تكون الجهود الجماعية أكثر قوة في معالجة هذه المسائل الحاسمة، مؤكدين من جديد التزامنا برفاه محيطاتنا وكوكبنا.

السيدة نارفايس أوخيدا (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

تود شيلي أن تشكر منسقي مشروع القرار A/78/L.15، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/78/L.13، بشأن استدامة مصائد الأسماك، على جهودهما للتوصل إلى نصوص متوازنة تحظى بتوافق الآراء لدى عدد كبير من الدول. ولهذا السبب شارك وفدي في تقديم مشروعي القرارين. كما نعرب عن ارتياحنا للجهود المبذولة لتبسيط مشروع القرار الجامع.

وتحيط شيلي علما مع التقدير بتقارير الأمين العام في هذا المجال وتقدر العمل الذي اضطلعت به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والمهام المختلفة التي أوكلت إليها. نرحب أيضا بتعيينها أمانة مؤقتة للاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود

الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية).

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالنسبة لشيلي حجر الزاوية في القانون الدولي فيما يتعلق بالشؤون البحرية والأساس القانوني لتطوير الأنشطة في المحيطات. وهي أيضاً إطار للتعاون والتنسيق والتفاهم فيما بين الدول من أجل الحفاظ على المحيطات وحماية النُظم الإيكولوجية البحرية والاستخدام المستدام لمواردها. وسياسة شيلي الخارجية ممتدة إلى المحيطات من خلال سواحلنا التي تمتد لأكثر من 4000 كيلومتر – وهي أطول خط ساحلي في العالم. ولذلك نعتبر أنفسنا جيراناً لجزر المحيط الهادئ ونسعى جاهدين للمشاركة في منتدياتها ودعم تطلعاتها. ويشجع بلدي بنشاط الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، ويشارك في الجهود الرامية إلى ضمان حماية 43 في المائة من منطقتنا الاقتصادية الخالصة الواسعة.

تكرر شيلي الإعراب عن قلقها إزاء الوضع المتعلق بالسلطة الدولية لقاع البحار. نحن نعتقد أن المنظمات الدولية مساحات مفتوحة لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالولايات القائمة. فعلى سبيل المثال، تعتقد شيلي أنه ينبغي للسلطة أن تنظر في جميع المسائل التي كُلفت بمعالجتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخاصة المسائل المتعلقة بالمادة 11 التي لم يتم التطرق إليها، مثل إمكانية صياغة سياسة عامة للسلطة بشأن حماية البيئة البحرية.

ويؤمن بلدي إيمانا راسخا بأن عمل السلطة ينبغي أن يستند إلى المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية، بهدف ضمان رفاه البشرية جمعاء. ولهذا السبب، نحن مقتنعون بأنه يجب علينا الآن أن نضمن امتثال جميع أنشطة الاستكشاف أو الاستغلال امتثالا كاملا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، مثل المادة 145 والجزء الثاني عشر، بشأن الحماية الفعالة للبيئة البحرية.

ولهذه الأسباب جميعها، تكرر شيلي التأكيد على موقفها بأننا بحاجة إلى وقفة احترازية يمكننا خلالها تعميق معرفتنا العلمية ووضع لوائح وقواعد وإجراءات تخلق إطاراً قانونياً قوياً للاستغلال مع الالتزام بمعايير بيئية عالية وتوزيع منصف وفعال لمنافع الموارد. وفي هذه المرحلة من المفاوضات بشأن اللوائح التنظيمية، لا تزال هناك العديد من الأسئلة التي لا نملك إجابات عليها، وبالتالي يجب علينا أن نتصرف بمسؤولية لضمان المصلحة المشتركة الأكبر، وهي ضمان صحة المحيطات على المدى الطويل للأجيال القادمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تود شيلي أن تبرز ثلاث قضايا نرى أنها مهمة فيما يتعلق بالمحيطات وينبغي مواصلة النظر فيها، ولا سيما من قِبل الجمعية العامة.

أولاً، نعتقد أن تلوث المحيطات، ولا سيما التلوث بالمواد البلاستيكية، يجب التعامل معه على سبيل الاستعجال. ونأمل أن نحرز تقدمًا حاسمًا في عام 2024 في التفاوض على اتفاقية دولية لمعالجة هذه المشكلة.

ثانياً، أود أن أشير إلى أن شيلي دأبت منذ عام 2015 على تعزيز الإجراءات الرامية إلى إبراز أهمية الصلة بين المحيطات وتغير المناخ. وقد تجلى ذلك النهج في رئاستنا للمؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي نسميه "مؤتمر الأطراف الأزرق". ولذلك، تشدد شيلي على أهمية الفقرة 207 من مشروع القرار الجامع، التي تشير إلى الحوار السنوي بشأن تغير المناخ والمحيطات الذي يعقد في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والهدف منه إحراز تقدم في الإجراءات الملموسة الرامية إلى حماية المحيطات بوصفها عنصرا هاما في سياسة تغير المناخ،

وثالثا، تشدد شيلي على أهمية الإضافات الجديدة لمشروع القرار A/78/L.13، بشأن استدامة مصايد الأسماك. وتدعو الفقرة 14 الجديدة من مشروع القرار الدول الأعضاء إلى:

"مواصلة الجهود المبذولة لبناء القدرات، وإلى تعزيز التنسيق الدولي بشأن البحوث العلمية التي تركز على رصد الظواهر المناخية ذات الآثار على مصايد الأسماك... ولا سيما على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحِرَفية."

وهذه الظاهرة العالمية ذات أهمية خاصة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ في أمريكا الجنوبية. ونثني أيضا على مشروع القرار لتعزيز الصياغة المستخدمة في مشروع القرار بشأن الصيد الحرفي، الذي يشمل ملايين العمال في مختلف أنحاء الكوكب. وينبغي للجمعية العامة أن تواصل تشجيع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على دراسة هذه المسألة الهامة.

وفي عام 2023، حققت تعددية الأطراف والمحيطات نجاحًا كبيراً من خلال اعتماد اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتكرر شيلي التأكيد على التزامها بالمعاهدة الجديدة، التي وقعها رئيس بلدي في 20 أيلول/سبتمبر، وبالعملية المتعددة الأطراف التي يجب أن ننفذها حتى تدخل حيز النفاذ، بدءًا من القرار 321/77. وتعتقد شيلي أن التنوع البيولوجي في أعالي البحار وحمايته ضروريان لصحة المحيطات والكوكب، ولذلك يجب أن نعتمد تدابير الحفظ التي تضمن التنوع البيولوجي البحري. وهذا هو الهدف الرئيسي للاتفاق، وهو يتماشى مع سياستنا الخارجية في ذلك المجال.

وندرك أنه بالإضافة إلى ذلك الهدف الرئيسي، يتضمن الاتفاق أيضا أحكاما أخرى ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن الأهداف المتعلقة بالنصيب العادل من فوائد الأنشطة التجارية الناشئة عن استخدام الموارد الجينية البحرية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا هي أهداف هامة جدا. ولذلك فإننا نتفق مع مجموعة الـ 77 والصين في التشديد على النقطة التالية، كما هو مبين في الفقرة 162 من الإعلان الوزاري للمجموعة لعام 2023،

”الحاجة إلى مشاركة واسعة النطاق للبلدان النامية في الاتفاق الجديد لتحسين تمثيلها وضمان الشراكة المتكافئة، من أجل زيادة مشاركتها في صنع القرار الدولي في إطار اتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.“

وقد تلقت الوفود اليوم مذكرة شفوية تؤكد رسميا عرض شيلي استضافة الأمانة الجديدة لاتفاق المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في ميناء بالبارايسو لمعالجة المسائل الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية، وبهذا العرض، فإن شيلي، بوصفها بلدا متوسط الدخل وبلدا ناميا، تبذل جهدا ملموسا للإسهام بفعالية في إدارة المحيطات. ونحن نلتزم بتوفير الضمانات القانونية والمادية للاتفاقية لكي يكون مقرها الآمن في المحيط الهادئ. كما نأمل أن نكون جسراً للتقريب بين الرؤى المنصوص عليها في الاتفاقية، ونلتزم بالعمل على تحقيق التوازنات الضرورية الناشئة عن تنفيذ الاتفاقية من أجل صحة المحيطات وحماية تنوعها البيولوجي.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة وفدي سنغافورة والنرويج على تيسير المفاوضات بشأن مشروعي القرارين قيد النظر اليوم.

كما نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مساعدتها للدول الأعضاء. ونحيط علما بالتقرير المعنون ”المحيطات وقانون البحار“ (A/78/339). وفي ذلك السياق، أود أن أدلي ببعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

فكما قلنا في مختلف المحافل، نعتقد اعتقادا راسخا بأن النظام القانوني الدولي الذي ينظم أنشطة المحيطات – سواء كان متعدد الأطراف أو إقليميا أو ثنائيا – هو الأساس الرئيسي لتوجيه سلوك الدول في المحيطات وفي كل ما يتعلق بالاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. إننا مقتنعون بأن الاتفاقيات والصكوك والعمليات والمبادرات القائمة بشأن قانون البحار يمكن أن تسفر عن النتائج المثلى للمحيطات، الأمر الذي سيؤدي إلى نشوء أنظمة محددة ذات نتائج ملموسة نتيجة لتدوين القواعد القانونية الدولية التي تضمن سيادة القانون في المحيطات.

ولذلك، يشدد وفد بلدي على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لأنها تعطينا إطارا للتعامل مع 70 في المائة من سطح الأرض. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ضرورية للحفاظ على السلام والتعاون والعلاقات الطيبة فيما بين الدول من خلال تحديد المناطق البحرية وحقوق الملاحة وحماية البيئة وآليات حل النزاعات. وكل هذا يجعلها أداة رئيسية للمجتمع الدولي ولتنمية الدول، وبالتالي ينبغي

تطبيقها بطريقة تفيد البشرية جمعاء. ونعتقد أن أهمية الاتفاقية تكمن في كونها أحد الصكوك الدولية ذات الأثر الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الأكبر، في حين أن جميع أحكامها تحقق التوازن بين حقوق الدول والتزاماتها.

وبالنسبة لغواتيمالا، فإن الحفاظ على المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام أمران أساسيان. ونعمل بنشاط لتحقيق غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بتعزيز عمل وإسهامات الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مثل لجنة حدود الجرف القاري، والسلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار. وتعرب غواتيمالا عن امتنانها بشكل خاص لعمل المحكمة الدولية لقانون البحار، وهي مؤسسة ذات ولاية قضائية متخصصة لتسوية المنازعات البحرية القانونية بين الدول.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يؤدي إلى توترات بين الدول ويزيد من النزوح من خلال الهجرة ويتسبب في الفقدان التدريجي لأجزاء من اليابسة في البحار. وتؤكد غواتيمالا من جديد ضرورة توفير ضمانات قانونية بموجب القانون الدولي للدول في مواجهة هذا الخطر الوجودي من أجل ضمان التعايش السلمي والتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بهذه التوترات، يجب على مجلس الأمن أن يؤدي دوره الأساسي المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بحض الأطراف على تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية، بسبل منها اللجوء إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينصب تركيز المجلس على منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية استنادا إلى أدلة علمية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضا زيادة التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معالجة هذه المسائل.

وفيما يتعلق بالأمن البحري، تبرز غواتيمالا ضرورة وضع سياسة تكفل الأمن في المناطق البحرية لضمان حرية الملاحة وحماية حركة المرور البحري وحماية أرواح البشر في البحار ومنع الأنشطة الإجرامية والأعمال الإرهابية التي تجري في هذه المناطق ومكافحتها وحماية الساحل والبيئة والموارد البحرية وحفظها ومنع حالات الكوارث أو الحوادث البحرية والتصدي لها.

وفي الوقت الراهن، تمثل مسألة التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية أحد أهم جوانب قانون البحار. ومن ثم، ندعو الدول إلى التعاون وتنسيق جهودها لكي تتخذ، بشكل فردي أو جماعي، جميع التدابير وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك السارية، للتصدي للآثار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية البحرية في المناطق الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية وخارجها، مع مراعاة سلامة النظم الإيكولوجية المتضررة.

السيدة فون أوسلار – غلايشن (ألمانيا): أود أولا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين، السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على عملهما الرائع.

ونشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما أسهمت به من خبرة فنية واضطلعت به من عمل شاق وما قدمته من دعم مستمر للوفود طوال المشاورات.

وتؤيد ألمانيا تأييدا تاما البيان الذي أُدلي به نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

شهد هذا العام عاما نشاطا ونجاحا كبيرين في أعمالنا المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. واعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية) بتوافق الآراء كان إنجازا تاريخيا. ووقعت عليه بالفعل 82 دولة والاتحاد الأوروبي، وتعتزم دول أخرى التوقيع عليه في الأشهر المقبلة. وذلك إنجاز بالغ الأهمية ومشجع جدا في الحقيقة.

وكانت ألمانيا تأمل أن يتجسد هذا الإنجاز التاريخي بصورة أنسب في مشروع القرار السنوي الجامع A/78/L.15، بشأن المحيطات وقانون البحار. وكنا نأمل أيضا أن يتضمن مشروع القرار صياغة أكثر طموحا وتطلعا بشأن إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مقارنة بالصياغة التي تم الاتفاق عليها في نهاية المطاف. ونعرب عن أسفنا لأن أحد الوفود على وجه الخصوص عرقل تلك التحديثات والكثير غيرها من التحديثات المهمة خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت هذا العام.

غير أننا ما زلنا نؤيد مشروعي القرارين بقوة. ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي لن يتوانى في الجهود التي يبذلها لتحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالتنوع البيولوجي المتفق عليها عالميا والتصديق على اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وتنفيذه بسرعة. وترحب ألمانيا بكون مشروع القرار الجامع لهذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار يؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتشدد ألمانيا أيضا على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

ونقدر جهود المنسق لزيادة تبسيط مشروع القرار هذا العام تقديرا كبيرا. فقد حسن ذلك مقروئيته بصفة عامة. ونتطلع إلى استمرار هذا العمل فيما بين الدورات. وترحب ألمانيا أيضا، باعتبارها الدولة التي تستضيف المحكمة الدولية لقانون البحار، بإبراز مشروع القرار الجامع مرة أخرى الإسهام المستمر والمهم الذي تقدمه المحكمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للجزء الخامس عشر من الاتفاقية. ومما شجعنا بشكل خاص هذا العام أن نرى مشاركة هذا العدد من الدول بنشاط في الإجراءات وجلسات الاستماع الشفوية في القضية رقم 31 المعروضة على المحكمة الدولية لقانون البحار، وهي طلب الفتوى الذي تقدمت به لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي. والمحيط هو أحد أهم حلفائنا في مكافحة أزمة المناخ. وحمايته هي شاغلنا المشترك. وتعتقد ألمانيا أن التوجيه الملتمس من المحكمة سيساعدنا جميعا على الوفاء بمهمتنا المشتركة. وتفخر ألمانيا بأنها الدولة المضيفة للمحكمة.

ويؤكد مشروع القرار أيضا على الإسهامات الهامة للمحكمة في بناء القدرات في ميدان قانون البحار. ويسلط الضوء على الأكاديمية الصيفية للمؤسسة الدولية لقانون البحار في مقر المحكمة، والتي تدعمها الحكومة الألمانية باستمرار. ويسرنا بشكل خاص أن المؤسسة اختارت هذا العام 23 مرشحة و 18 مرشحا للمشاركة في أكاديميتها الصيفية. فبذلك تسهم المؤسسة بنشاط أيضا في تعزيز التنوع في قانون البحار.

وتهيب ألمانيا بجميع الدول تقديم مطالباتها البحرية والاضطلاع بأنشطتها البحرية وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونحث جميع الدول على تسوية منازعاتها البحرية بالوسائل السلمية ودون إكراه، وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية وآليات تسوية المنازعات التي تنص عليها. ويجب احترام القرارات الملزمة الصادرة عن المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وفي هذا السياق، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تأكيد المطالبات البحرية التوسعية وغير القانونية في بحر الصين الجنوبي والتي لا تحترم قرار التحكيم الصادر في عام 2016.

وتؤكد ألمانيا على الحقوق المشروعة لجميع دول المنطقة في الاستفادة من مواردها الطبيعية في مناطقها الاقتصادية الخالصة. ولا يوجد أساس قانوني غير اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تستند إليه المطالبات المتعلقة بأي مناطق بحرية في أي مكان من العالم. ونهيب بجميع الدول أن تحترم حرية الملاحة والتحليق في أعالي البحار والمناطق الاقتصادية الخالصة وجميع الاستخدامات المشروعة الأخرى للمحيطات والبحار. ويشمل ذلك حق المرور البريء عبر المياه الإقليمية. ولهذه الحقوق والحريات أهمية قصوى بالنسبة لخطوط النقل والروابط التجارية الدولية وبالنسبة للبحث العلمي البحري والبعثات البحرية والرخاء الاقتصادي.

وتشعر ألمانيا بالقلق إزاء المحاولات المستمرة الرامية إلى تقييد الممارسة المشروعة لهذه الحقوق والحريات في بحر الصين الجنوبي والبحر الأسود وأماكن أخرى. وسنظل متيقظين إزاء المحاولات الرامية إلى طمس التمييز الواضح الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بين مختلف المناطق البحرية، باستخدام مصطلحات قانونية غير واضحة في التشريعات المحلية مثلا. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ويشمل ذلك المياه الإقليمية لأوكرانيا، بما فيها المياه المحيطة بشبه جزيرة القرم.

أود أن أبرز ثلاث نقاط أخرى هي محور اهتمام ألمانيا فيما يتعلق بقانون البحار.

أولاً، اهتمامنا بصحة المحيطات. فألمانيا ملتزمة تماما بالتعجيل ببدء نفاذ اتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وبتنفيذه تنفيذا فعالا. وندعو جميع البلدان المتقدمة النمو إلى دعم البلدان النامية في التصديق على الاتفاق وتنفيذه في المستقبل.

ثانياً، نتابع عن كثب عمل السلطة الدولية لقاع البحار بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وترى ألمانيا على وجه الخصوص أنه، إذا أردنا حماية البيئة البحرية بفعالية، لا تزال المعارف الحالية والعلوم المتاحة غير كافية لمنح الموافقة على التعدين في قاع البحار العميقة. ولذلك، ندعو إلى وقفة احترازية للحيلولة دون اتخاذ أي قرارات متهورة على حساب البيئة البحرية. ونرى أن على المجتمع الدولي ألا يندفع دون وعي إلى عصر التعدين في قاع البحار العميقة.

ثالثاً، ستواصل ألمانيا جهودها الرامية للإسهام في العمل المهم الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي فيما يتعلق بمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. فارتفاع مستوى سطح البحر مسألة وجودية للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تعتمد اقتصاديا على مناطقها البحرية. وتعتقد ألمانيا اعتقادا راسخا بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يمكن أن تحقق الاستقرار الذي تحتاج إليه هذه البلدان فيما يتعلق بجوانب المسألة المتصلة بقانون البحار.

وفي إسهامنا الخطي في عمل لجنة القانون الدولي، أوضحنا أنه يمكننا، بل وينبغي لنا، أن نفسر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بطريقة معاصرة تحافظ على المناطق البحرية حالما يتم إنشاؤها قانونا بموجب الاتفاقية. ولا تتضمن الاتفاقية، على وجه الخصوص، حكما يلزم الدول الساحلية بأن تستعرض وتحدث بانتظام خطوط الأساس الخاصة بها أو الخرائط أو الحدود الخارجية لمناطقها البحرية. وبطبيعة الحال، تحتفظ الدول بالحق في أن تفعل ذلك إذا رغبت فيه. ويسرنا أن نلاحظ أن هناك على ما يبدو تقاربا متزايدا بين الدول التي تشاطرنا الرأي. وسُلط الضوء على ذلك في أحدث تقرير للجنة القانون الدولي عن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي.

ويسرنا أيضا أن الرئيسين المشاركين لفريق الدراسة التابعة للجنة القانون الدولي يرغبان الآن في مواصلة استكشاف مسألة الأراضي المغمورة بالمياه. وتلتزم ألمانيا التزاما كاملا بمواصلة الإسهام في هذا العمل المهم. ونعتقد أن مبدأ الاستقرار القانوني ينبغي أن ينطبق بالتساوي على خطوط الأساس والمناطق البحرية الناشئة عن الجزر والصخور. وعندما تصبح هذه المعالم الطبيعية مغمورة فيما بعد بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن المناطق البحرية التي أنشئت وفقا لأحكام الاتفاقية ونُشرت على النحو الواجب وأودعت لدى الأمين العام ينبغي أن تظل مستقرة إلى أن تختار الدولة الساحلية تحديثها طوعا.

وسنثبت معا أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار كفيلة بتحقيق الغرض المنشود، كما تم تأكيده كثيرا في العام الماضي بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإبرامها.

السيدة بهات (الهند): ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في شكر السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك على نجاحهما في تنسيق مشاورات هذا العام بشأن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات وقانون البحار (A/78/L.15) ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصايد الأسماك (A/78/L.13)، اللذين سنعتمدهما

بعد قليل. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا للإعراب عن خالص تقديره لمدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار فلاديمير ياريش وفريقه القدير على إسهاماتهم والعمل الجاد الهائل الذي يضطلعون به.

ونود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/78/339)، الذي يسلط الضوء على التطورات الرئيسية المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وكذلك في إطار الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي وقت سابق من هذا العام، قدم تقرير الأمين العام A/78/67، عن موضوع "التكنولوجيات البحرية الجديدة: التحديات والفرص"، مدخلات مفيدة للاجتماع الثالث والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

لطالما كانت الهند حضارة بحرية. ونعتقد منذ فترة طويلة أن إكسير الحياة مخفي في المحيط. وتتحدث كتبنا المقدسة وأدبياتنا القديمة عن عطايا المحيطات، بما في ذلك الحياة البحرية. ويرتبط أمننا وازدهارنا بالمحيطات. وتشكل الموارد البحرية إحدى الركائز الأساسية لمبادرة الهند المتعلقة بالمحيطين الهندي والهادئ. وندرك تماما التحديات التي تطرحها محيطاتنا والفرص التي تتيحها، من إنشاء مصائد الأسماك المستدامة إلى منع القمامة البحرية والتلوث بالمواد البلاستيكية ومكافحتهما؛ ومن الطاقة المتجددة الميسورة التكلفة إلى السياحة البيئية ومن نظم الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها إلى بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

ويهدف الإطار الشامل لسياسة الهند في مجال الاقتصاد الأزرق إلى تعزيز النمو الذكي والمستدام والشامل للجميع والفرص ضمن الأنشطة الاقتصادية البحرية لمنطقة المحيط الهندي وإلى بدء برامج مناسبة لتسخير موارد المحيطات والبحث والتطوير بشكل مستدام. ويشكل عدد من الشبكات الهندية لرصد المحيط جزءا لا يتجزأ من برنامج النظام العالمي لرصد المحيط التابع للجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

وتتابع الهند عن كثب عمل جميع المؤسسات الفرعية في إطار الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديرنا لعملها الممتاز. وتعتبر الهند السلطة الدولية لقاع البحار ركنا أساسيا لهيكل إدارة المحيطات ونموذجا ناجحا للإدارة المستدامة للمشاعات العالمية. وتجسد خطتها الاستراتيجية للفترة 2024-2028 التزام الهيئة بنهج عملي المنحى، إلى جانب إبراز أهمية الشراكة الاستراتيجية في أداء دورها ومسؤولياتها.

ونشيد برئيس لجنة حدود الجرف القاري على الجهود التي تبذلها اللجنة تحت قيادته في النظر في الطلبات المقدمة من الدول المعنية. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لضمان تقدم عمل اللجنة. ويحدونا الأمل في أن تستند اللجنة إلى مبادئ الإنصاف أثناء النظر في الطلبات.

ونشعر بالارتياح لملاحظة استمرار انخفاض حوادث القرصنة والسطو المسلح ضد السفن على صعيد العالم في عام 2022 وأن المكتب البحري الدولي تلقى في الربع الأول من عام 2023 أقل عدد من البلاغات بوقوع حوادث منذ عام 1993. ومما يزيد من ارتياحنا أن نلاحظ انخفاض الحوادث بشكل مطرد في جنوب شرق آسيا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، بما في ذلك في مضيق سنغافورة. ومما يبعث على التفاؤل انخفاض الحوادث في خليج غينيا وعدم ورود تقارير عن وقوع هجمات قرصنة قبالة سواحل الصومال. ونعرب عن تقديرنا لجميع الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ولجنة مكافحة الإرهاب في توفير التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمنع الأخطار التي تهدد السلامة والأمن البحريين.

ونرحب بوضع الصيغة النهائية للاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. فهذا الصك الملزم يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام في إدارة

الأنشطة البحرية والبيولوجية في أعالي البحار خارج نطاق الولاية الوطنية. كما يؤكد الاتفاق من جديد أن القانون الدولي، كما تجسده اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يحدد الإطار القانوني المنطبق على الأنشطة في المحيطات. ويدل على استمرار أهمية الاتفاقية ومرونتها في التصدي للاحتياجات والتحديات المعاصرة.

ومن شأن إتاحة الوصول إلى الموارد الجينية البحرية، على النحو المقترح في الاتفاق، أن يؤدي إلى نقلة نوعية في إنتاج الأدوية المبتكرة والميسورة التكلفة التي تحتاج إليها البشرية. ويبعث الاتفاق على الأمل في أن تُنفذ الأنشطة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بطريقة مستدامة ومسؤولة، بما يكفل إمكانية استفادة الأجيال المقبلة من هذه الموارد الهائلة. ونأمل أن تتعزَّز قدرات البلدان النامية وأن يتيسر الحصول على التكنولوجيات البحرية بفضل هذا الاتفاق. ونرى إمكانيات كبيرة للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في استكشاف أعماق البحار وتطوير التكنولوجيا وتبادل الخبرات.

هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراء جماعياً من أجل التصدي للتهديدات التي تتعرض لها المحيطات واستعادة صحتها في سبيل الرخاء عملا على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وغاياته العشرة. ويلزم وضع استجابات شاملة متمحورة حول الإنسان من أجل بناء مجتمعات أكثر عدلا واستدامة ومرونة. وقد حان الوقت لكي يجدد المجتمع الدولي التزامه بإطار الاتفاقية، نصا وروحا.

وتؤكد الهند من جديد تعاونها الكامل في الجهود الرامية إلى ضمان إدارة المحيطات والبحار إدارة سليمة واستخدامها استخداما مستداما، وذلك باعتبارها شريكا مسؤولا للمجتمع الدولي.

السيد الدين (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نحتاج جميعا إلى محيط سليم للبقاء والازدهار. غير أن المحيطات ونظمها الإيكولوجية المعقدة تواجه مجموعة مثيرة للقلق من التهديدات في العالم المعاصر. فشبح تغير المناخ الذي يلوح في الأفق وارتفاع مستوى سطح البحر وممارسات الصيد على نحو غير مستدام والتلوث تشكل مجتمعة خطرا وشيكا يهدد التوازن الدقيق للبيئة البحرية. ولا بد من بذل جهود عاجلة ومتضافرة لحماية المحيطات، وضمان استدامتها وقدرتها على الصمود لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره. ونشكر المنسقين أيضا على عملهما الممتاز في تيسير مشروعي قرارين في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وشاركت بنغلاديش مرة أخرى في تقديم كلا مشروعي القرارين هذا العام في إطار تعهدها الثابت بالالتزامات التي ينصان عليها.

وتولي بنغلاديش أهمية كبيرة لسلامة المحيطات، باعتبارها واحدا من أكثر البلدان الساحلية انخفاضا. فمجرد ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد يمكن أن يغمر حوالي 40 في المائة من الجزء الجنوبي من بنغلاديش. غير أن بنغلاديش اتخذت عدة مبادرات على الصعيدين الوطني والدولي للحفاظ على سلامة المحيطات. فعلى الصعيد الوطني، استكملنا تشريعاتنا الوطنية لتتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وسيكفل قانون المناطق البحرية الذي سُن مؤخراً وخطة عمل بنغلاديش لتنمية الاقتصاد الأزرق كفاءة استخدام مواردنا البحرية وحفظها وإدارتها بطريقة علمية. وعلى الصعيد الدولي، يسرنا أن نشارك في الدعوى الجارية أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار بشأن الفتاوى المتعلقة بالآثار القانونية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر على حقوق الأجيال الحالية والمقبلة.

واليوم، إذ نتداول بشأن المحيطات وقانون البحار، اسمحوا لي أن أنبه إلى بضع نقاط.

أولاً، نذكر بأن الاجتماع الثالث والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، ركز على موضوع "التكنولوجيات البحرية الجديدة: التحديات والفرص". فالتكنولوجيا البحرية الجديدة تتيح إمكانية استغلال موارد المحيطات للأغراض العلمية وحفظها وإدارتها. ويمكن أن تؤدي دورا حاسما في التصدي للآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ برصد هذه الآثار السلبية وفهمها على نحو أفضل ومنعها وربما عكس اتجاهها.

لكن التقدم التكنولوجي ينطوي على حصته من الآثار السلبية أيضا. ولا يزال الافتقار إلى التمويل وبناء القدرات يشكل تحديات أمام تطوير تكنولوجيات بحرية جديدة وتطبيقها للتصدي لتغير المناخ، خاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي مثل هذه الحالة، علينا أن نكفل ألا يُترك أحد خلف الركب.

وثانياً، نشيد بالعمل المهم الذي اضطلعت به ثلاث هيئات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إلا أننا نود أن نعرب عن قلقنا إزاء أسلوب العمل الحالي للجنة حدود الجرف القاري، التي لديها قائمة طويلة من الطلبات المعلقة. وقدمت بنغلاديش البيانات التقنية والعلمية المطلوبة لدعم جرفها القاري الواقع على بعد مسافة تتجاوز 200 ميل بحري إلى لجنة حدود الجرف القاري في عام 2011. واقتضى إعداد هذه البيانات استثمارات مالية وتقنية كبيرة ولم تكن مهمة سهلة بالنسبة لبنغلاديش، باعتبارها من أقل البلدان نموا. غير أننا أعطينا الأولوية لتقديم هذه البيانات واستثمرنا الموارد اللازمة لإنجاز هذه المهمة.

بيد أننا نشعر بخيبة أمل بالغة إزاء قرار اللجنة عدم تشكيل لجنة فرعية مختصة لبنغلاديش حتى الآن لتسوية المسألة، بحجة أن النزاعات المتعلقة بالحدود البحرية بين بنغلاديش مع جيرانها قد تمت تسويتها عن طريق آليات تسوية المنازعات التي أنشأتها الاتفاقية نفسها. ومن ثم، نعتقد أن اللجنة تتحمل مسؤولية البت في أساس طلبات الدول الأطراف وعن طريق التقيد الصارم بأحكام الاتفاقية. ويحدونا أمل صادق في أن تشكل اللجنة قريبا لجنة فرعية لاستعراض الطلب المعدل الذي قدمته بنغلاديش.

ثالثاً، إن الاتفاق الذي أبرمته الجمعية العامة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية) يمثل إنجازا تاريخيا في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وبعد مرور أربعة عقود على إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يمثل هذا الإنجاز خطوة كبيرة نحو الحوكمة العالمية والمسؤولية عن حماية التنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. والآن، يتعين علينا جميعا أن نعمل يدا بيد لكي يوقع عدد أكبر من الدول الأطراف ويصدق على الاتفاق. وقد وقعت بنغلاديش بالفعل على الاتفاق، وندعو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى التصديق عليه من أجل إنفاذه المبكر.

وأخيراً، يظل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية أمرين حاسمين لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، بما فيها اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة التعاون الدولي على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لسد الثغرات في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ذات الصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار.

السيد كيسيل (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسر كندا أن ترى إحراز بعض أوجه التقدم الهامة المتصلة بالمحيطات خلال العام الماضي. فمن اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إلى اعتماد الاتفاق التاريخي المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام وفتح باب التوقيع عليه، تشهد هذه التطورات على قوة تعددية الأطراف عندما تلتزم الدول بالعمل معا لتحقيق هدف مشترك. والاجتماع السنوي الذي ينعقد اليوم فرصة مهمة يتيح للدول فرصة لتذكر بعضها بعضا بأن ضمان سلامة محيطاتنا هو أحد أهم أولويات عصرنا.

وتؤدي محيطاتنا، باعتبارها جزءا حيويا من وجودنا على هذا الكوكب، دورا بالغ الأهمية في التصدي للأزمة الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. فهي تساعد على امتصاص كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون وتخزينها، والتخفيف من آثار تغير المناخ بالعمل كبالوعة كربون حاسمة. وعلاوة على ذلك، تسهم محيطاتنا في الحفاظ على التنوع البيولوجي العالمي، باحتمال عدد

كبير جدا من الأنواع والنظم الإيكولوجية. وتؤدي النظم الإيكولوجية لمحيطاتنا دورا أساسيا أيضا في مساعدة المجتمعات والشعوب الأصلية الساحلية على تحسين القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ المتغير وضمان سبل العيش الاقتصادية. لكن احترار المحيطات وتحمضها وتلوثها، بما في ذلك القمامة البلاستيكية البحرية، تؤثر على النظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على توفير هذه الفوائد. كما يهدد ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة تواتر ظواهر الطقس المتطرف وشدتها وجود المجتمعات الساحلية في جميع أنحاء العالم. ولما كانت محيطاتنا لا تزال تواجه تحديات هامة، فلا ننس أننا نحتاج إلى محيطاتنا وأن محيطاتنا تحتاج إلينا.

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، استضافت كندا الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وهو أكبر مؤتمر للتنوع البيولوجي من نوعه.

وفي هذا المؤتمر، اضطلعت كندا بدور محوري في اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وإدراكاً للدور المهم الذي تؤديه محيطاتنا، تلتزم كندا ببلوغ الأهداف والغايات التي حددها الإطار لوقف فقدان الطبيعة وعكس مساره بحلول عام 2030. ويشمل ذلك التزامنا بحفظ 30 في المائة من أراضينا ومياهنا بحلول عام 2030 – "مبادرة 30×30" – بإنشاء مناطق بحرية محمية وإدارتها بفعالية وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على أساس المناطق.

وتنفيذا لهذا الالتزام، شاركت كندا بنشاط أيضا في المفاوضات المتعلقة باتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الذي فُتح باب التوقيع عليه في 20 أيلول/سبتمبر. ورغم أن كندا لا تزال تعمل من خلال عملية معاهدتها المحلية، نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى الترويج للتوقيع والتصديق على الاتفاق لإتاحة بدء نفاذه في أقرب وقت ممكن. ويسرنا رؤية أن 84 دولة قد وقعت بالفعل على الاتفاق، ونأمل أن ننضم إلى القائمة المتزايدة للموقعين في الأشهر المقبلة.

وسيكون الاتفاق، حالما يبدأ نفاذه، إضافة مهمة إلى الإطار العالمي لإدارة المحيطات وسيسهم في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، بسبل منها المساعدة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حفظ 30 في المائة من الأراضي والمياه بحلول عام 2030. كما سيعزز الاتفاق قدرة النظم الإيكولوجية على التكيف مع تغير المناخ ويدعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

وتؤيد كندا بنشاط أيضا الجهود الرامية إلى إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي يشكل مخاطر كبيرة على محيطاتنا. وتلتزم كندا، باعتبارها عضوا في ائتلاف الطموح الكبير لإنهاء التلوث البلاستيكي، بوضع اتفاقية دولية ملزمة قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية وترى أن هذه الاتفاقية ينبغي أن تكون طموحة وشاملة وقائمة على الأدلة وأن تعالج أسباب بالمواد البلاستيكية ومصادره.

(تكلم بالفرنسية)

تعتقد كندا أن هناك حاجة واضحة إلى زيادة الاستثمار لدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ، والتصدي لتحدي التلوث، ووقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، باتباع نُهج منها التمويل المختلط. وفي هذا الصدد، تدرك كندا أهمية الحلول القائمة على الطبيعة. وسيُخصص ما لا يقل عن 20 في المائة من مبلغ 5,3 بلايين دولار الذي التزمت به كندا لتمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ للمشاريع التي تستفيد من هذه الحلول وتساهم في تحقيق الفوائد المشتركة للتنوع البيولوجي في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تدعم مساهمات كندا المالية في منظمات مثل التحالف المعني بإجراءات التصدي لأخطار المحيطات وبناء القدرة على التكيف والصندوق العالمي للشعاب المرجانية العمل على تطوير حلول استثمارية مبتكرة، بما في ذلك مع الشركاء من الشعوب الأصلية والكيانات الحكومية واستثمار رأس المال الخاص، للمساعدة في التخفيف من مخاطر المحيطات وسد الفجوة في الحماية لدى البلدان النامية. ويتيح هذا التمويل إحداث أثر إيجابي بالنسبة للمناطق البحرية المحمية، وإعادة الشعاب المرجانية إلى حالتها الطبيعية، ومصائد الأسماك المستدامة، والسياحة الإيكولوجية، وغير ذلك من المسائل المهمة.

وتشارك كندا أيضا في الجهود الجارية لتوسيع نطاق التعاون الدولي بشأن العلاقة بين المحيطات والمناخ في إطار اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في منتديات منها المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث تشارك كندا حاليا في عدة مناسبات مكرسة لزيادة الطموح المناخي ودعم سلامة المحيطات. وعلاوة على ذلك، تواصل كندا دعم عدة منتديات ومبادرات ومناقشات متعلقة بالمحيطات في إطار مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين.

ولا تزال كندا ملتزمة ببرنامج العمل المتعلق بالمحيطات الذي وضعه الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. وستكون استراتيجيتنا للاقتصاد الأزرق التي تشمل الحكومة بأكملها بمثابة أداة أساسية للوفاء بالتزام الفريق بإدارة 100 في المائة من المحيطات الواقعة في نطاق ولايتنا بحلول عام 2025. وستحدد الاستراتيجية خطة كندا لتحويل قطاعاتها البحرية نحو اقتصاد أزرق مستدام وتعترف باستعادة سلامة المحيطات كعامل أساسي لدعم المجتمعات الساحلية والشعوب الأصلية بسبل عيش طويلة الأجل في القطاعات البحرية المتقدمة تقنيا والمستدامة والقادرة على الصمود. وإضافة إلى ذلك، تلتزم كندا، بتأييدها وثيقة الفريق المعنونة "التحولات من أجل اقتصاد مستدام للمحيطات"، بدعم العمل في السلطة الدولية لقاع البحار الذي يكفل إدراج تدابير قوية مستندة إلى العلم لحماية البيئية في أنظمة الاستغلال.

ولا تزال مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أولوية عالية لدى كندا. وأنشأنا، عن طريق استراتيجيتنا لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، الصندوق المشترك للمحيطات، الذي يستثمر 84,3 مليون دولار على مدى خمس سنوات للمساعدة في دعم إدارة المحيطات وتعزيز سلامة البيئة البحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بواسطة مجموعة من التدابير المعززة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويسر كندا أيضا أن التحالف المعني بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، الذي أطلقته في عام 2022 مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، قد توسع هذا العام والآن يشمل أيضا الاتحاد الأوروبي وآيسلندا وبنما وشيلي وفرنسا وكوريا والنرويج ونيوزيلندا وتسعة أعضاء آخرين من غير الدول.

(تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، لا يزال التزام كندا بضمان صحة محيطاتنا التزاما ثابتا. وبينما أحرز تقدم كبير في العام الماضي، لا يزال هناك كثير من العمل وستواصل كندا القيام بدورها. ونؤمن بمواصلة تأييد النظام البحري الدولي القائم على القواعد، الذي تشكل اتفاقيات الأمم المتحدة لقانون البحار جزءا أساسيا منه. وتماشيا مع هذا الهدف، تواصل كندا تأييد العمل المهم الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري، لا سيما وأن اللجنة تسعى إلى إيجاد سبل جديدة لتحسين أساليب عملها وزيادة حجم التوصيات التي تم تنفيذها. وقدمت كندا مؤخرا مساهمة أخرى في الصندوق الاستئماني لاتفاقية حدود الجرف القاري لمساعدة أعضاء اللجنة في عملهم، ونشجع الدول الأخرى على مواصلة دعم اللجنة أيضا.

ونؤمن أيضا بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي بين الصكوك والأطر والهيئات للاستفادة من الخبرات وتعزيز التماسك والاتساق والكفاءة في جميع المنتديات. فتوحيد العمل هو السبيل الوحيد لضمان ازدهار محيطاتنا واستمرارها في تقديم فوائد قيمة للأجيال القادمة.

السيد شامون (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ملديف البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ساموا باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/78/67)، وكذلك بمشروع القرار A/78/L.15، بشأن التطورات الهامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. ونشكر سنغافورة على قيادتها القديرة في المشاورات التي أفضت إلى مشروع القرار.

إن المحيطات، بتنوعها البيولوجي الزاخر، هي مصدر استدامة الحياة على كوكبنا. وعلى الرغم من أن ملديف دولة جزرية صغيرة،

فإنها تشرف على أكثر من 000 90 كيلومتر مربع من المحيط الهندي. وترتبط هويتنا وحيويتنا الاقتصادية وممتلكاتنا ارتباطا وثيقا بالمحيطات. والشعاب المرجانية النابضة بالحياة والنظم الإيكولوجية البحرية الغنية الموجودة في مياهنا هي المصادر الرئيسية لسبل عيشنا. والأهم من ذلك، أنها جزء لا يتجزأ من التوازن الإيكولوجي الذي يحافظ على جزرنا. وتؤدي المحيطات أيضا دورا أساسيا في تنظيم المناخ العالمي، وبالنسبة للبلدان الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، فإن حفظ المحيطات ليس مجرد مسؤولية، بل هو ضرورة حاسمة لبقائنا وبقاء العالم برمته.

مع ذلك، وكما يبرز تقرير الأمين العام، فقد خلص التقرير التجميعي لعام 2023 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ قد تسبب بالفعل في خسائر لا رجعة فيها للنظم الإيكولوجية للسواحل والمحيطات. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها يؤثران سلبا على إنتاج الأغذية من مصائد الأسماك.

ويجب علينا أن نسرّع الإجراءات الرامية إلى حفظ محيطنا واستعادة عافيته لضمان مستقبل مزدهر ومستدام لجميع البلدان، بحيث لا يترك أحد خلف الركب. وعلى مدى أكثر من 40 عاما، ظلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أساس جهودنا الجماعية لحماية المحيطات، بما في ذلك تنظيم التجارة البحرية، وحماية حرية الملاحة، والحماية البيئية في المناطق البحرية، والاستحقاقات البحرية الحاسمة، والأهم من ذلك، حقوق الدول الساحلية في إدارة مواردها البحرية.

ويمثل هذا العام معلما تاريخيا، حيث نحتفل باعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام (الاتفاق). ويمثل هذا الإنجاز تتويجا لعقد من الجهود التعاونية على نطاق عالمي. وقد أظهرت الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات المناطق البحرية الكبيرة قدرة قوية على القيادة والدعوة في مجال حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها المستدام. ويتيح الاتفاق إطارا لتفعيل مبادئ الإنصاف الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الممارسة العملية. ونعتبر الاتفاق أداة محورية لضمان استدامة مواردنا على المدى الطويل، داخل مناطقنا الاقتصادية الخالصة.

وملديف، بوصفها دولة محيطية كبيرة، ملتزمة بتنفيذ اتفاق أعالي البحار ذاك، ونحن الآن بصدد التصديق عليه. ويتجلى التزامنا في مبادراتنا المحلية أيضا. فقد حددنا 79 موقعا، بما في ذلك 14 في المائة من شعابنا المرجانية، كمناطق بحرية محمية. وأُعلنت ثلاث من جزرنا المرجانية محميات للمحيط الحيوي تابعة لليونسكو، ويحدونا الأمل في أن نرى مثل هذه المبادرات على نطاق عالمي.

ويساور ملديف القلق إزاء تدهور صحة النظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على الصمود. ويشكل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تهديدا هائلا لإنتاجية المحيطات ومواردها. وبوصفنا بلدا يعتمد اعتمادا كبيرا على مصائد الأسماك من أجل الدخل والأمن الغذائي، فإننا لا نزال ملتزمين بحظر أساليب الصيد المدمرة وتعزيز الممارسات المستدامة، كما ينص عليه قانون مصائد الأسماك في ملديف. وتوجد لوائح لإنفاذ منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والقضاء عليه. كما أننا ندافع بقوة عن الإدارة المستدامة لموارد مصائد الأسماك المشتركة في المحيط الهندي.

وتدعم ملديف الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للحد من القمامة البلاستيكية البحرية والقضاء عليها بحلول عام 2030. ووضعنا هدفا وطنيا يتمثل في التخلص التدريجي الكامل من المنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة بحلول عام 2030. وكما دعا إلى ذلك إعلان قادة تحالف الدول الجزرية الصغيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل من أجل وضع الصيغة النهائية للصك الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية وضمان تنفيذه الفعال.

ومن الشواغل الحاسمة للدول الجزرية الصغيرة النامية تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ على أمن المحيطات. وتطرح حالات ارتفاع منسوب مياه البحر أسئلة هامة فيما

يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والبيئي الذي عززته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خلال العقود الأربعة الماضية. ولا تفرض الاتفاقية إجراء استعراض دوري لخطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية أو تحديث الخرائط أو الإحداثيات الجغرافية بمجرد إيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وينبغي أن تظل هذه المناطق البحرية وما يرتبط بها من حقوق واستحقاقات، بمجرد إيداعها، غير متأثرة، رغم أي تغيرات مادية ناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ.

وكما ورد في تقرير لجنة القانون الدولي لهذا العام، فإن موقف الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن هذه المسألة واضح جدا. ولا يوجد حكم صريح في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يلزم الدول الأطراف بتحديث خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية استجابة للتغيرات في السواحل نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر. علاوة على ذلك، تقدر ملديف تقديرا كبيرا عمل لجنة القانون الدولي ونلتزم بمواصلة إسهاماتنا ومشاركتنا النشطة في كل فرصة متاحة.

ونشدد على الدور الحاسم للمحيطات في النهوض بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونبرز الحاجة إلى التعجيل بتعزيز قدرة هذه الدول على تسخير الإمكانات الكاملة للاقتصادات القائمة على المحيطات بطريقة مستدامة وبما يتماشى مع الأولويات والخطط الوطنية. ويوفر الاتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، إلى جانب إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، مستقبلا مفعما بالأمل لحماية المحيطات. غير أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يحقق ذلك. فالأمر يتطلب تعاونا عالميا لتزويد جميع البلدان والمجتمعات والمحليات بالموارد اللازمة لرعاية المحيطات.

وفي الختام، فإن نجاح هذه المبادرات يتوقف على اتخاذ إجراءات عالمية فورية ومستدامة، وهذا أمر حيوي حقا لصحة كوكبنا الأزرق الحبيب.

السيد بينيارواندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): ترتبط الفلبين وشعبها ارتباطا وثيقا بمحيطات العالم. وكدولة أرخبيلية وموطنا لثروة من الأنواع البحرية، فإننا ندرك تماما أن المياه في جميع أنحاء العالم تشكل نظاما واحدا مترابطا. وتؤثر الأنشطة على المياه في أجزاء أخرى من العالم على نظمنا الإيكولوجية، وفي نهاية المطاف على شعبنا.

ولذلك، يشرفنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/78/L.15، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/78/L.13، بشأن استدامة مصائد الأسماك، وتنسقهما باقتدار سنغافورة والنرويج، على التوالي. وينطوي مشروعا القرارين على الإرادة الجماعية للدول الأعضاء للتصدي للضغوط المتراكمة على المحيطات ومواردها، التي تشكل تهديدات مباشرة للسكان الذين يعتمدون عليها.

وقد مكنت تقارير الأمين العام عن هذا البند من جدول الأعمال والدعم المقدم من الأمانة العامة، بما في ذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، من المشاركة الموضوعية بشأن مشروعي القرارين والنظر بشكل بناء في التنقيحات المقترحة، التي تعكس التطورات الهامة التي تؤثر على محيطاتنا، بما في ذلك الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ونتائجه، لا سيما اعتماد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وأهدافه وغاياته المتصلة بالمحيطات.

وسنذكر عام 2023 باعتباره العام الذي اعتمدنا فيه، في لحظة انتصار لتعددية الأطراف، اتفاقا دوليا تاريخيا ملزما قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وبالتعاون مع الدول المتفقة في الرأي، عملنا على وضع إطار قوي لتقييم الأثر البيئي في الاتفاق، وأيدنا نظاما أقوى لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية لمساعدة الدول النامية، لا سيما الدول الأرخبيلية كفئة متميزة.

والإدارة المتكاملة للمحيطات بالغة الأهمية. واعتماد هذا النظام للتنوع البيولوجي البحري، مع ما يسمح به من إدماج وتنسيق الصكوك العالمية والإقليمية في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، له أهمية خاصة بالنسبة لنا. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم

مجموعة الـ 77 والصين، والذي أبرز كيف أن قوة الدول النامية، بعملها معا، مكنت من إدراج التراث المشترك للبشرية، فضلا عن نموذج متوازن لتقاسم المنافع من الموارد الجينية البحرية ومعلومات التسلسل الرقمي في الاتفاق.

وقد وقعت الفلبين على الاتفاق عندما فتح باب التوقيع عليه في 20 أيلول/سبتمبر. وفي اليوم نفسه، أعربنا عن التزامنا بالعمل مع المجتمع الدولي لضمان أن يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، بحلول المؤتمر المعني بالمحيطات لعام 2025. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذنا خطوة ملموسة في هذا الاتجاه. وبالشراكة مع تحالف أعالي البحار وحكومتي أستراليا والمملكة المتحدة، ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، وصناديق بيو الخيرية، نظمت الفلبين حلقة عمل إقليمية بشأن اتفاق التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في مانيلا، بهدف ضمان عملية تصديق تمثيلية في منطقتنا. واجتذبت حلقة العمل تلك 10 دول من جنوب شرق آسيا وأكثر من 100 من أصحاب المصلحة.

وتستند هذه المبادرة أيضا إلى حلقة العمل المشتركة بين السلطة الدولية لقاع البحار والفلبين بشأن المسائل المتصلة بأعماق البحار. وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان السفير والممثل الدائم للفلبين أنطونيو لاغداميو في مانيلا لافتتاح حلقة العمل والترحيب بالأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار مايكل لودج وفريقه. ويأتي حفظ البيئة والإدارة المستدامة، والبحث العلمي البحري وتقاسم المنافع، إلى جانب مبادرات تنمية القدرات والتدريب، في مقدمة اهتمامات الفلبين بأعماق البحار، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

وقد يكون عام 2023 عاما متميزا بالنسبة للمحيطات. فقد قطعنا أشواطا كبيرة في العمليات المتصلة بالمحيطات هذا العام. وترحب الفلبين بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي المستأنف المعني بالاتفاق المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، التي انعكست أيضا في مشروع القرار المعروض علينا. وفي إطار المؤتمر الاستعراضي المستأنف، عملت الفلبين بشكل وثيق مع الدول الأخرى وساعدت في توجيه لجنة الصياغة إلى وثيقة ختامية توافقية، تمشيا مع التزامنا الطويل الأمد بحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والوصول المستدام إليها داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها. وشددنا في المؤتمر على أن المشاركة في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك آلية رئيسية في اتفاق الأرصدة السمكية. وينبغي تطوير قدرات الدول النامية لتعزيز المشاركة، بما في ذلك المشاركة في صنع القرارات، في تلك الترتيبات الإقليمية.

وقد طلبت الفلبين إنشاء مناطق لإدارة مصايد الأسماك في عام 2019 لتوفير إطار وآلية حوكمة تشاركية وشفافة وقائمة على العلم من أجل إدارة مستدامة لمصايد الأسماك في هذه المناطق، بما يتفق مع مبادئ نهج النظام الأيكولوجي لإدارة مصائد الأسماك، المرتكزة على الأمن الغذائي.

ونتطلع إلى المناقشات المقبلة بشأن تلك المسائل في إطار عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، ونشير إلى أن الاجتماع الـ 23 أكد على الأهمية الحاسمة لبناء القدرات المحددة الأهداف في تطوير ونشر التكنولوجيات البحرية الجديدة، فضلا عن القدرة على الحفاظ على القدرات المحلية وأدامتها، لتمكين الدول النامية من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. والتزامنا بتعزيز التعاون الدولي لبناء القدرات التزام شامل. ويسرنا أن نعمل مع الدول الأخرى لإضافة نص خاص بشأن علوم البحار وعلوم الأرصاد الجوية في مشروع القرار بشأن المحيطات، ونشير إلى وجود ثغرة محددة في بناء القدرات في ضوء الحاجة إلى تحسين فهمنا لآثار تغير المناخ على المحيطات والبحار.

إن ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل يشكلان تهديدا بالغا للكثير من المناطق الساحلية والجزر، خاصة في البلدان النامية. وفي الجلسة الاستشارية أمام المحكمة الدولية لقانون البحار، قلنا إننا، كدولة أرخبيلية وواحدة من أكثر الدول عرضة لتغير المناخ وأكثرها

تضررا منه، نقف متضامنين مع اللجنة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي وجميع الدول الجزرية الصغيرة، ونؤيد مبادرة طلب فتوى من المحكمة.

وفي صلب موقفنا الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلم تصمم كآلية لتنظيم تغير المناخ، إلا أن ولايتها من السعة بحيث تسمح لها بالنظر في الصلة بين المناخ والمحيطات. ويتسق ذلك أيضا مع موقفنا المبدئي فيما يتعلق بالطابع العالمي والموحد لهذه الاتفاقية بوصفها دستورا للمحيطات، والتي تنشئ إطارا قانونيا لا بد أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

ونحن نضع شعبنا، من الصيادين والبحارة والمقيمين في المناطق الساحلية، في صميم جهودنا لحماية المحيط. وينتشر المئات والآلاف من البحارة الفلبينيين في أساطيل النقل البحري في العالم. وحرصاً على صحة وسلامة ورفاه هؤلاء الأشخاص والآخرين من أمثالهم، عززت الفلبين التزامها بأهداف المنظمة البحرية الدولية وأعمالها.

وبصفته سفير الفلبين آنذاك لدى المملكة المتحدة، تم انتخاب السفير والممثل الدائم أنطونيو لاغداميو رئيسا للدورة 32 لجمعية المنظمة البحرية الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو ما يمثل سابقة بالنسبة للفلبين. وكرئيس، تعاونا مع أمانة المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء في وضع البحارة في صميم عمل المنظمة، شق النقل البحري، وصوب اعتماد قرار بشأن العمل الشامل للتصدي للتحديات التي يواجهها البحارة خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وفي الأسبوع الماضي، في لندن، تشرف السفير لاغداميو بتسليم الراية إلى رئيس الدورة 33 لجمعية المنظمة البحرية الدولية. لكن التزامنا بهذه المسائل يبقى ثابتا. ونشكر المجتمع الدولي على إعادة انتخاب الفلبين لعضوية مجلس المنظمة البحرية الدولية للفترة المقبلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد نابيتا (أوغندا).

إن الحالة الطارئة التي تواجهها المحيطات حاليا تذكرة صارخة بضرورة دعم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتنفيذها باعتبارها الإطار القانوني للمحيطات. ويمكن للنزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار الجيوسياسي أن يعوقا تنفيذ المعاهدات والاتفاقات العالمية والإقليمية، مما يؤثر على النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيات وتنفيذ أطر إدارة استخدام المحيطات، كما ورد في التقرير الثاني للتقييم العالمي للمحيطات. ومن ثم، فإن الفلبين تشعر بقلق بالغ إزاء تصرفات الصين التي تتداخل مع الأنشطة المشروعة للفلبين في المياه قبالة جزيرة أيونغين شول وحولها. هذه الأفعال التي تقوم بها السفن الصينية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفلبين غير قانونية، لأنها تنتهك حرية الملاحة. ولا يمكن الاستيلاء على جزيرة أيونغين شول، باعتبارها من المرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجَزر، أو إخضاعها لمطالبات السيادة.

وقد أكد قرار التحكيم النهائي والملزم الصادر في 12 تموز/يوليه 2016 في التحكيم في بحر الصين الجنوبي صراحة أن جزيرة أيونغين شول تقع "داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للفلبين"، وللفلبين حقوق سيادية وولاية قضائية عليهما.

والصين ملزمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الفلبين وواجباتها كدولة ساحلية. وأفعال الصين تتعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاقية كدولة علم باتخاذ التدابير اللازمة لضمان السلامة في البحار وتجنب اصطدام السفن. كما أن إجراء مناورات خطيرة يعتبر انتهاكا لالتزامات الصين بموجب إعلان عام 2002 بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي، وبخاصة ممارسة ضبط النفس. فمثل هذه الأفعال تعرض المفاوضات الجارية لوضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي للخطر وتقوضها بشدة.

ولا تزال الفلبين ملتزمة بالمفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك. والعدد المتزايد من الحوادث في بحر الصين الجنوبي يؤكد أهميتها. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن الاضطلاع بأي أنشطة مزعزعة للاستقرار قد تعيق إبرام مدونة سلوك فعالة وموضوعية.

السيد بوتو (موناكو) (*تكلم بالفرنسية*): شهد العام الذي انقضى منذ آخر مرة نظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار محطات تاريخية.

في 19 حزيران/يونيه، شكل اختتام المؤتمر الحكومي الدولي واعتماد الاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه المستدام بتوافق الآراء تطورا رئيسيا في القانون الدولي. وهي خطوة هامة نحو تحسين حماية المحيطات ومواردها. والمفاوضات المطولة التي أفضت إلى اعتماد هذا الاتفاق أسفرت عن نص متوازن وقابل للتطبيق ويحمل آمالا كبيرة. ووقعت موناكو على الاتفاق في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليه في في 20 أيلول/ سبتمبر. وتأمل أن يصبح الاتفاق عالميا وأن يدخل حيز النفاذ في أقرب الآجال. والعدد الكبير من التوقيعات إلى يومنا هذا يمثل إشارة واضحة إلى الأهمية التي توليها الدول لإنفاذه.

وجميعنا نقر بالأهمية المركزية للمحيطات بالنسبة لحياة الإنسان على الأرض. وحمايتها الكافية، اليوم وعلى المدى الطويل، والحفظ الفعال لتنوعها البيولوجي ونظمها الإيكولوجية هي الشروط الضرورية للاستخدام المستدام لمواردها من قبل الأجيال المقبلة. وبهذا الصك الجديد، وفرنا لأنفسنا إجراء واضحا لإنشاء أدوات للإدارة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، في أعالي البحار. كما جهزنا أنفسنا بنظام للتقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية عن الأنشطة المتعلقة بالموارد الجينية البحرية وإطار لتقييم أثر الأنشطة الخاضعة لولاية أو سيطرة الأطراف المقبلة على البيئة. وأخيراً، فإن أحكام الاتفاق بشأن التعاون الدولي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيات البحرية ستفيد جميع الأطراف في المستقبل .

ويشكر وفدي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها المستمر والقيّم بصفة خاصة الذي تقدمه للدول الأعضاء في جميع العمليات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في نيويورك. وينبغي عدم التقليل من شأن الخبرة والدعم المقدمين بشأن جميع المسائل التي تم تناولها، ونحن نرحب بالتقدم الذي لوحظ اليوم ونتطلع إلى الاستحقاقات الهامة التي سنواجهها في العام القادم.

ويهنئ وفدي أيضا منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين المعروضين على الجمعية العامة اليوم، السيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، والسيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة. وتشيد موناكو بجهود المنسقين ودورهما الريادي لإنجاح عملنا.

ويشرفنا مرة أخرى هذا العام أن نشارك في صياغة مشروعي القرارين المعروضين علينا، اللذين يتناولان العديد من المواضيع ذات الأهمية الخاصة.

أولاً، يرحب وفدي بالإشارة إلى إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والغرض منه لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره، ورؤيته للعيش في تناغم مع الطبيعة. ومع ذلك، نأسف لعدم التمكن من إدراج إشارة محايدة إلى هدف 30 في 30، الذي يرمي إلى حماية 30 في المائة من المناطق البحرية والساحلية. والإشارات إلى المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، بما في ذلك تقريرها التجميعي، فضلا عن الطلب الموجه إلى محكمة العدل الدولية بإصدار فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، في جملة أمور، قد أدت إلى تحسين مشروع القرار الجامع A/78/L.15.

ومع ذلك، فإن إجراء تحديث لحساب انبعاثات غازين إضافيين من غازات الدفيئة، وهما الميثان وأكسيد النيتروز، إضافة إلى ثاني أكسيد الكربون، تمشيا مع أفضل المعلومات العلمية المتاحة، كان من مناسبا للغاية. والواقع أن السنوات الثماني الماضية كانت الأكثر دفئا على الإطلاق. وكما يشير الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في التقرير المتعلق بالمناخ العالمي 2011–2020،

”زادت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مما ساهم في مستويات قياسية من ارتفاع درجة حرارة الأرض

والمحيطات، وذوبان الصفائح الجليدية والأنهار الجليدية، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتحمض المحيطات“.

وعلاوة على ذلك، ترحب موناكو بتجديد العملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار لمدة أربع سنوات، وأن هذه العملية ستركز على موضوع ”المحيطات كمصدر غذاء مستدام“ في عام 2024 وعلى استعادة عافية النظم الإيكولوجية البحرية في عام 2026.

وقدم وفدي مع وفد كابو فيردي مشروع فقرة ترمي إلى الإقرار بالقيمة المتأصلة لصحة المحيطات والصلة بين سلامة المحيطات ورفاه البشرية والحياة على الأرض. ونظرا لأهمية وجود محيطات سليمة، نعتقد أنه سيكون من المفيد للدول وجميع أصحاب المصلحة أن يبدأوا في التفكير مليا في العلاقة بين البشرية والمحيطات وكيفية إدراكها وتقييمها. ونأمل أن يتسنى مواصلة استكشاف هذا المفهوم في المستقبل.

وللأسف، نُضطر سنة تلو الأخرى إلى تكرار ملاحظة أن الضغوط على المحيطات العالمية تزداد تفاقما. والخسارة الهائلة في التنوع البيولوجي البحري، وتدمير الموائل البحرية والنظم الإيكولوجية والتلوث، بما في ذلك المواد الكيميائية والبلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، لا تزال مستمرة بلا هوادة تقريبا. كما أن الآثار الضارة لتغير المناخ تزداد سوءا. ويشكل تحمض المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية القاسية تهديدات وجودية لسكان المناطق الساحلية، لا سيما في البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى. وعلينا أن نواصل زيادة معرفتنا بتلك الظواهر وأن نتخذ تدابير فورية للحد من آثارها المدمرة. وستكون جهود التخفيف والتكيف ضرورية لجميع السكان الذين يعيشون بالقرب من السواحل.

إن عمل لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر يكتسي أهمية كبيرة، ونحن نتابع تطوراته بعناية. وكما أُبرز في مؤتمر قمة الكوكب الواحد للأنهار الجليدية والمناطق القطبية، فإن تلك المناطق تؤدي دورا مركزيا في تنظيم المناخ. ومع ذلك، فإن انهيار الغلاف الجليدي على نطاق عالمي، المرئي بالفعل، سيكون له عواقب لا رجعة فيها على الكوكب بأسره. وفي حين توجد حلول معينة لمكافحة أزمة الكوكب الثلاثية، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده.

اجتماع العملية التشاورية غير الرسمية، الذي عُقد العام الماضي بشأن التكنولوجيات البحرية الجديدة، قدم العديد من السبل المثيرة للاهتمام في عدة مجالات، بما في ذلك مراقبة المحيطات، والحد من انبعاثات الكربون في النقل البحري، واعتماد الطاقة المتجددة.

ويؤدي عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021–2030) دورا حفازا مهما في تعزيز العلوم البحرية وتنمية القدرات. ونرحب بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو تحقيقا لذلك.

وبناء على النجاحات التي تحققت في المؤتمرين الأولين للأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، في نيويورك ولشبونة، تؤكد موناكو لفرنسا وكوستاريكا دعمها الكامل للحدث الرفيع المستوى الذي سيعقد في سان خوسيه في عام 2024 ومؤتمر نيس في عام 2025، وتستضيف الإمارة حدثا بشأن التمويل والاقتصاد الأزرق.

والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا، الذي سيعقد في العام المقبل، سيكون حدثا مهما أيضا.

وفي الختام، يمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن إمارة موناكو على استعداد للمشاركة في الجهود المبذولة في هذه المجالات كلها ولدعم العمل لصالح حماية المحيطات، من أجل سلامة المحيطات وسلامة الكوكب.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقاريره المقدمة في إطار البند 75 من جدول الأعمال، المعنون ”المحيطات وقانون البحار“، ولمنسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين في

إطار هذا البند. ونود أيضا أن نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على الجهود التي بذلتها والدعم القيم الذي قدمته طوال هذه العملية. بيد أنني أود أيضا أن أؤكد مجددا فيما يلي موقف وفد بلدي بشأن عدد من المسائل المتصلة بهذا البند من جدول الأعمال.

باعتبار جمهورية إيران الإسلامية دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فإنها تدرك أهمية هذا الإطار القانوني الدولي في تنظيم الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار. غير أن إيران تؤكد أنه ينبغي ألا تُعتبر الاتفاقية الإطار القانوني الحصري والوحيد الذي يجب أن يُضطلع في حدوده بجميع الأنشطة المتصلة بالمحيطات والبحار. ونؤكد أن أي إشارة إلى الاتفاقية ينبغي أن تتم بالاقتران مع الصكوك والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة، وليس بمعزل عن غيرها. ويمكن أن يعكس هذا النهج على نحو أفضل الطابع الشامل للقرارات في التصدي للتحديات البحرية المتغيرة بطبيعتها، مثل الاهتمامات البيئية والأمن البحري. علاوة على ذلك، يمكن أن تعالج الاتفاقية بشكل أفضل الشواغل المشروعة للدول غير الأطراف في الاتفاقية، والتي ليست ملزمة قانونا بأحكام ليس لها طابع عرفي.

ولذلك نتوقع من أي مفاوضات بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة المتعلقة بالمحيطات والبحار أن تعالج هذه الشواغل كما ينبغي وأن تعتمد نهجا شاملا للجميع يمكن أن يؤدي إلى تعاون بناء بين عدد أكبر من البلدان في تأييد مشاريع تلك القرارات. علاوة على ذلك، نكرر التأكيد على أنه ينبغي ألا تفسَّر أي مشاركة بناءة من جانب وفد بلدي خلال المفاوضات وانضمامه إلى توافق الآراء على أنهما يعكسان تغيرا في الموقف القانوني لجمهورية إيران الإسلامية من الاتفاقية. غير أن من الأمور التي دفعتنا إلى التعاون والتنسيق بشكل بناء مع البلدان الأخرى فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمحيطات اقتناعنا القوي بوجوب الحفاظ على المحيطات والبحار ومواردها، وضمان أمن العمليات البحرية وسلامتها.

وباعتبار جمهورية إيران الإسلامية دولة ساحلية في الخليج الفارسي وخليج عمان فإنها ملتزمة بتحقيق غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وهو استدامة المحيطات. ونتطلع في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالمحيط لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، والذي ستشارك في رئاسته الجمهورية الفرنسية وجمهورية كوستاريكا في عامي 2024 و 2025.

وتقدر جمهورية إيران الإسلامية كثيرا الجهود المبذولة في الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك التي تؤدي دورا مهما في دعم الأنشطة الاقتصادية لبعض البلدان النامية وحفظ الموارد البحرية والحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية البحرية وضمان الأمن الغذائي للجميع. إلا أن جمهورية إيران الإسلامية تشجع جميع البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمؤسسات الدولية المعنية على إعطاء الأولوية للإدارة المسؤولة لمصائد الأسماك واستخدام أساليب الصيد الانتقائي ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

إن النمو السكاني السريع والتصنيع والتوسع الحضري والطلب المتزايد على صيد الأسماك والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى الناجمة عن الاحترار العالمي وتغير المناخ، وكذلك عدم فعالية السياسات الإنمائية، كل ذلك يستنفد الموارد الطبيعية بوتيرة سريعة تنذر بالخطر، مما يشكل تهديدات خطيرة للبيئة البحرية في منطقتنا وللتنمية المستدامة. وليس ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي وانخفاض الأنواع المختلفة من الحيوانات والنباتات المحلية سوى عدد قليل من التحديات الأخرى التي نواجهها في منطقتنا. ونظرا لتزايد الضرر والدمار اللذين يلحقان بالنظم الإيكولوجية الساحلية الأساسية والمهمة من الناحية الاقتصادية، مثل أشجار المانغروف والشعاب المرجانية وأنشطة صيد الأسماك في الخليج الفارسي وخليج عمان، نشجع بقوة البلدان الساحلية في المنطقة على العمل معا لحماية هذه النظم الإيكولوجية. ونكرر دعوة جميع الدول المعنية إلى العمل معا لحماية بيئة هذه المسطحات المائية المشتركة والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي يمكن أن تعرض بيئتها البحرية للخطر.

وفيما يتعلق بالحياة البحرية والحفاظ عليها، فإن بناء الجزر الاصطناعية بصورة غير مسؤولة وأنشطة استصلاح الأراضي البحرية

في الخليج الفارسي ستضر بالموائل وتعرض للخطر حياة الأنواع البحرية النادرة والهشة بلا شك. علاوة على ذلك، فإن انتشار أساطيل عسكرية من خارج المنطقة في الخليج الفارسي ووجودها الاستثنائي في المنطقة لم يؤديا إلى تفاقم شواغل الدول الساحلية المتعلقة بالسلامة والأمن فحسب، وسلاسة الملاحة في هذا المسطح المائي، بل أسفرا أيضا عن تلوث البحر واستنفاد الموارد البحرية فيه. وجمهورية إيران الإسلامية مصممة، في هذا الصدد، على تنفيذ قوانينها ولوائحها في التصدي لأي تلوث بحري أو ضرر بيئي تسببه السفن داخل المنطقة الخاضعة لولايتها من الخليج الفارسي.

إن آثار تغير المناخ على المحيطات والبحار لا تعد ولا تحصى وهي معقدة ومترابطة. ولمكافحة هذه الآثار يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ عن طريق توفير الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا على أساس دورها التاريخي الذي يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

وتحيط جمهورية إيران الإسلامية علما بالقرار 77/276، المؤرخ 29 آذار/مارس، الذي يطلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ. ويشمل القرار، في جملة أمور، موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر. وبما أن القرار لا يركز إلا على سبب واحد مفترض لتغير المناخ، فإن جمهورية إيران الإسلامية تتوقع منطقيا من المحكمة أن تنظر في المسألة بصورة كلية وشاملة.

وترى جمهورية إيران الإسلامية أن ذلك يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمسألة تغير المناخ وآثاره البيئية. ومع ذلك، فإن فرض تدابير قسرية انفرادية هو أهم حاجز يمنع البلدان المستهدفة، بما فيها بلدي، من الوفاء بالتزاماتها البيئية. فتلك التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية قد عرضت للخطر جهودنا لمكافحة المشاكل البيئية، بما في ذلك من خلال إعاقة الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والدراية الفنية والموارد المالية الكافية.

وفيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، ونظرا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الطويلة الأجل والتي لا يمكن تجنبها والناجمة عن هذه الظاهرة البيئية، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن ممارسات استصلاح الأراضي والتحصين الساحلي، وغير ذلك من الوسائل الرامية إلى الحفاظ على المناطق الساحلية ونقاط الأساس وخطوط الأساس والجزر، يمكن اعتبارها استجابة مناسبة لارتفاع مستوى سطح البحر ما دامت هذه التحصينات لا تؤدي إلى إرساء أي حقوق جديدة للدول. ونود أن نشدد على أنه، وفقا لقانون البحار، لا تتمتع الجزر والمنشآت والهياكل الاصطناعية بمركز الجزر. وبالتالي تصبح أي مناقشة للعلاقة بين الجزر الاصطناعية وتغيير المناطق البحرية فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر غير ذات صلة بالموضوع.

ويرحب وفد بلدي باعتماد الاتفاق الملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ونعتقد أن المعاهدة تمثل معلما بارزا في الجهود العالمية لحماية الموارد البيولوجية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونؤكد على أن التراث المشترك للبشرية هو المبدأ التوجيهي لتحقيق أهداف اتفاق حفظ التنوع البيولوجي هذا، بما في ذلك الوصول إلى الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. ويوفر ذلك المبدأ أساسا قانونيا لنظام عادل ومنصف يسمح لجميع البلدان بالاستفادة من الإمكانات التي يمثلها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي والازدهار الاقتصادي والتصدي لتحديات حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها المستدام.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد التزامها بالنظام البحري القائم على قانون البحار الدولي من أجل حماية الحقوق والمصالح البحرية للجميع ولكفالة تنفيذ الأنشطة البحرية وفقا لقانون البحار. وفي هذا الصدد، اقترحت جمهورية إيران الإسلامية، في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، مبادرة تقوم على الحوار والتعاون والاحترام المتبادل ونابعة من التزامها، وتعتقد اعتقادا صادقا أن إطالة أمد النزاعات والتوترات المتصاعدة باستمرار بين الدول الساحلية في الخليج الفارسي من المرجح أن تعرض التنمية والازدهار الإقليميين لخطر شديد.

وتصر جمهورية إيران الإسلامية على أن التعاون الإقليمي على أساس الخطة المذكورة أعلاه سيكفل الحفاظ على السلامة والأمن والقانون البحري العالمي، خاصة في الخليج الفارسي وخليج عمان. ويكمن نفس الشعور والتفهم وراء تعاوننا مع الدول الأخرى في المنطقة وخارجها لمكافحة القرصنة البحرية، كما أقر به الأمين العام في تقاريره ذات الصلة وأشاد به مجلس الأمن في عدد من قراراته.

وفي الختام، أود أن أوجه الانتباه إلى الآثار السلبية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية على الملاحة البحرية. إن لهذه الإجراءات غير المشروعة عواقب سلبية بعيدة المدى على الملاحة البحرية، وتؤثر على التجارة والسلامة والأمن والعلاقات الدولية. ولدينا اعتقاد راسخ بأن التصدي لهذه التدابير غير القانونية يتطلب نهجا تعاونيا ودبلوماسيا، يشدد على ضرورة التنفيذ الفعال للقانون الدولي.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كوبا باسم مجموعة الـ 77 والصين.

وأود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقديم تقريره الشامل عن المحيطات وقانون البحار (A/78/67).

ونكرر الإعراب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي تبذلها سنغافورة والنرويج في تيسير التفاوض على مشروعي القرارين بشأن المحيطات وقانون البحار (مشروع القرار A/78/L.15) وبشأن استدامة مصايد الأسماك (A/78/L.13). ويعيد مشروعا القرارين التشديد على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها أشمل إطار قانوني يجب أن تُنفذ في حدوده جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. كما أنه يشكل أساسا للعمل الوطني والإقليمي والعالمي في التصدي للتحديات المشتركة والتنمية بشكل مستدام.

تظل المحيطات عرضة للخطر على جبهات متعددة تتسبب في تدهور سلامة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود العالمية الرامية إلى تعزيز حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام وتحقيق كل غاية من غايات الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القرار 77/276 المتخذ بتوافق الآراء في 29 آذار/مارس، والذي يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ.

ونرحب أيضا بالنجاح في اعتماد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وباعتبارنا من أوائل الموقعين على هذا الاتفاق، نتطلع إلى بدء نفاذه وتنفيذه التام. ولدينا اعتقاد راسخ بأن هذا الاتفاق الثالث لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سيزيد من تعزيز الاتفاقية.

وإضافة إلى ذلك، فإن التفاوض على صك ملزم قانونا في عام 2024 لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية يمثل فرصة أخرى لتعزيز قدرة البيئة البحرية على الصمود وحماية النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية. ويدل ذلك على ترسيخ تعددية الأطراف وغيرها من المعالم البارزة في تطوير القانون الدولي.

ورغم التقدم الكبير الذي أُحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعزيز النظام القانوني للبحار والمحيطات، سيلزم بذل مزيد من الجهود العاجلة لتعزيز سيادة القانون في المحيطات وكفالة محيطات أكثر سلامة وقدرة على الصمود وإنتاجية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وندعو في هذا الصدد إلى الامتثال الكامل لاتفاقية قانون البحار، بما في ذلك الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام حقوق الدول الساحلية في الاضطلاع سلمياً بأنشطة اقتصادية مشروعة في مناطقها البحرية، على النحو المحدد وفقا للاتفاقية.

وينبغي أيضا بذل الجهود لضمان التوازن بين هدف حفظ مصايد الأسماك وتنميتها المستدامة ومتطلبات الضمان الاجتماعي وسبل العيش لسكان المناطق الساحلية. وفي هذا الصدد، تؤيد فييت نام بقوة المبادرات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، بمساعدة الأساليب والآليات المناسبة للتعاون مع المجتمع العالمي على الحد من آثاره الضارة، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل بلد. وإلى جانب ذلك، ينبغي أن نزيد التركيز على التفاعل بين العلوم

والسياسات المتعلقة بالمحيطات. فهذا أمر ضروري للابتكار والتغيير التحويلي في التصدي لأزمة الكوكب الثلاثية وضمان التنمية المستدامة للمحيطات.

وباعتبار فييت نام دولة ساحلية في بحر الشرق، أو بحر الصين الجنوبي، الذي يكتسي أهمية استراتيجية للسلم والأمن والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم، فإنها تولي أهمية كبيرة لضمان السلم والأمن في بحر الصين الجنوبي، وفقا للاتفاقية. وتشعر فييت نام بالقلق إزاء الأنشطة الأخيرة والحوادث الخطيرة التي تتعارض مع اتفاقية قانون البحار وتقوض السلم والأمن في بحر الصين الجنوبي. وفي هذا الصدد، تؤكد فييت نام من جديد أهمية التمسك باتفاقية قانون البحار وتشدد على ضرورة السعي إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وفقا للاتفاقية. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء المعنيين لتعزيز دور الاتفاقية في التصدي للتحديات المشتركة والحفاظ على السلام والاستقرار والتعاون والتنمية في المنطقة، بما في ذلك العمل على إبرام مدونة فعالة وموضوعية للسلوك في بحر الصين الجنوبي تتسق مع الاتفاقية.

ويشرف فييت نام أن تشارك في تقديم مشروع القرار الجامع لهذا العام بشأن المحيطات وقانون البحار، وهو نتيجة لمناقشات نشطة بين الدول الأعضاء. ونعتقد أنه يمكننا، بتضافر الجهود، أن نحافظ بشكل جماعي على سيادة القانون في المحيطات، على النحو الذي أرسته الاتفاقية، وأن نحدد التحديات ونقيم تعاونا دوليا أفضل في إدارة المحيطات وحفظها واستخدامها على نحو مستدام وفقا للاتفاقية.

السيد غينغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): المحيطات هي مهد الحضارات، وهي رابطة تربط بين الأمم في جميع أنحاء العالم، ومنطلق مهم للتنمية. إنها الموطن المشترك للبشرية. وحماية المحيطات واستخدامها المستدام هما المسؤولية المشتركة والهدف المشترك للمجتمع الدولي. وعلينا أن نعزز التضامن والتعاون لبناء مجتمع بحري ذي مستقبل مشترك.

وينبغي لجميع البلدان أن تتمسك بروح التشاور المكثف والمساهمة المشتركة وتقاسم المنافع في جهودها الرامية إلى حماية أمن المحيطات، وتعزيز تنمية المحيطات، ومناقشة إدارة المحيطات. وينبغي أن نضع في اعتبارنا الغرض من السلام، وأن نعزز التعاون الذي يحقق المنفعة للجميع، وأن نلتزم بالمشاورات الودية لمعالجة المنازعات الدولية على النحو الملائم. ويجب أن نحرص على تمكن البلدان النامية من المشاركة في إدارة المحيطات على قدم المساواة من أجل إقامة شراكة ذات جودة عالية قائمة على المحيطات. ويجب أن نعزز سيادة القانون في المحيطات وأن نحافظ على نظام بحري عادل ومنصف.

إن العالم يمر اليوم بتغيرات كبيرة لم نشهدها منذ قرون، حيث يجري تعديل قواعد إدارة المحيطات على الصعيد العالمي بوتيرة متسارعة. وينبغي لجميع البلدان أن تمارس تعددية الأطراف وأن تحافظ على المكانة المركزية للأمم المتحدة في الإدارة العالمية للمحيطات. ولا بد من صون الإنصاف والعدالة من أجل الحفاظ على النظام البحري الدولي الذي يستند إلى القانون الدولي. ويجب تحسين النظم القانونية وحماية النظام المعاصر لقانون البحار، بما في ذلك المعاهدات الدولية المتصلة بالبحار والقانون الدولي العرفي. وينبغي لنا أن نتصدى معا للتحديات التي تعترض بناء حضارة إيكولوجية بحرية للعصر الجديد.

والاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، الذي اعتمد بتوافق الآراء هذا العام بعد مفاوضات استغرقت 20 عاما تقريبا، يمثل معلما آخر في تاريخ تطور قانون البحار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لمواصلة تعزيز التضامن والتعاون والجهود المشتركة لتعزيز حماية البيئة البحرية واستخدام الموارد البحرية على نحو مستدام من أجل النهوض برفاه البشرية في القرن الحادي والعشرين.

ترتبط البيئة البحرية ارتباطا وثيقا بمستقبل جميع البلدان ومصيرها. وفي آب/أغسطس، بادرت الحكومة اليابانية بقوة، تحديا للمعارضة الشديدة من جانب المجتمع الدولي وتجاهلا لحق شعبها وشعوب البلدان الأخرى في الصحة والتنمية والبيئة، إلى تصريف المياه

الملوثة نوويا من محطة فوكوشيما الكهربائية النووية في البحر، مما يبعث على القلق البالغ. ولا توجد سابقة للتصريف الاصطناعي للمياه الملوثة من الحوادث النووية في البحر، كما لا يوجد معيار معترف به للتخلص منها. ويجب على الجانب الياباني أن يتشاور تشاورا كاملا، وبحسن نية، مع الأطراف المعنية، لا سيما البلدان المجاورة، وأن ينشئ على وجه السرعة آلية رصد طويلة الأجل تكون شاملة وفعالة وتدعمها الأطراف المعنية بشكل مستقل بغية منع العواقب الناجمة عن تصريف المياه الملوثة نوويا في البحر التي لا يمكن تداركها.

تثني الصين على الجهود التي تبذلها المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتدعم الصين بنشاط عمليات هذه المؤسسات الثلاث. نحن أكبر مساهم في المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ونقدم مساهمات في الصناديق ذات الصلة للجنة حدود الجرف القاري والسلطة الدولية لقاع البحار على مدار السنة.

وترى الصين أنه ينبغي للهيئات القضائية أو هيئات التحكيم الدولية أن تتقيد بمبدأ توافق الآراء بين الدول، وأن تحترم حقوق الدول في اختيار وسائلها الخاصة لتسوية المنازعات احتراما تاما، وأن تفسر الاتفاقية وتطبقها بحسن نية وبشكل كامل ودقيق. وينبغي للجنة حدود الجرف القاري أن تتقيد تقيدا صارما بنظامها الداخلي، وخاصة الأحكام التي تنص على أنه في الحالات التي تنطوي على نزاع بري أو بحري، لا تنظر اللجنة في الطلب المقدم من أي دولة من الدول المتنازعة ولا تقيِّمه، وتمتنع عن التدخل في النزاعات البرية والبحرية بين الدول الساحلية.

ما فتئت الصين تدعو إلى اتباع نهج متوازن لاستكشاف موارد قاع البحار وحماية البيئة. ووفقا لخارطة الطريق التي اتفقت عليها جميع الأطراف في تموز/يوليه، ينبغي للسلطة الدولية لقاع البحار أن تمضي قدما بطريقة منظمة في التفاوض على الأنظمة المتعلقة باستكشاف موارد قاع البحار الدولية.

إن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك تؤثر على الإدارة العالمية للمحيطات وعلى الاقتصادات الوطنية وسبل عيش الناس. وتدافع الصين عن مصايد الأسماك الخضراء وتروج للتنمية المستدامة لمصايد الأسماك العالمية المراعية للبيئة عن طريق إجراءاتها العملية. وتود الصين أن تشاطر المواقف والتجارب التالية.

نحن نشدد على الاستخدام المستدام لموارد مصايد الأسماك ونسير على طريق التنمية المستدامة بإدارة العلاقة بين حفظ هذه الموارد واستكشافها إدارة صحيحة. وندير الموارد السمكية إدارة علمية. وقد نفذنا وقفا اختياريا لصيد الأسماك في أجزاء معينة من أعالي البحار بطريقة مبتكرة حققت نتائج ملحوظة وساهمت مساهمة إيجابية في حفظ موارد مصايد الأسماك في أعالي البحار، مع فرض رقابة صارمة على الصيد في المياه البعيدة.

وتكافح الصين بحزم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال اتخاذ موقف عدم التسامح المطلق. وقد أوفت فعلا بالتزاماتها في إطار المنظمات أو الاتفاقات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي هي طرف فيها، وهي تدرس بنشاط الانضمام إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وفي الوقت نفسه تعارض الصين بشدة الهجمات وحملات التشهير الخبيثة ضد أي بلد باسم مكافحة الصيد غير القانوني.

إننا نسعى جاهدين إلى تعميق التعاون الدولي في مجال صيد الأسماك. فما فتئت الصين تشارك بنشاط في الإدارة المتعددة الأطراف لمصايد الأسماك في إطار الأمم المتحدة، وقدمت إسهامات كبيرة في إبرام الاتفاق المتعلق بإعانات مصايد الأسماك، الذي اكتمل التصديق عليه في حزيران/يونيه. وانضمت الصين إلى ثماني منظمات إقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وتشارك في التعاون الثنائي في مجال مصايد الأسماك مع أكثر من 40 دولة على أساس تبادل المنفعة، ودعم التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية.

لقد أثار ممثلو عدد قليل من البلدان مسائل بحر الصين الجنوبي في بياناتهم. إن الجمعية العامة ليست المحفل المناسب لمناقشة مسألة

بحر الصين الجنوبي، ولكن يجب على الصين أن ترد بصرامة على الملاحظات الخاطئة ذات الصلة.

أولاً، لقد تشكلت سيادة الصين الإقليمية وحقوقها ومصالحها البحرية في بحر الصين الجنوبي عبر تاريخ طويل وقد حافظت عليها الحكومات الصينية المتعاقبة، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتحترم الصين حرية الملاحة التي تتمتع بها جميع البلدان وفقا للقانون الدولي، ولكننا نعارض بشدة أي بلد يستخدم ذلك ذريعة لتعريض مصالح الصين الأمنية وسيادتها للخطر.

ثانياً، رفعت الفلبين قضية التحكيم في بحر الصين الجنوبي بشكل انفرادي ومارست هيئة التحكيم اختصاصها بشكل يتجاوز سلطتها وأصدرت قرارا يتجاهل القانون. والصين لا تقبل هذا التحكيم ولا تشارك فيه، ولا نقبل ما يسمي بقرار التحكيم ولا نعترف به. كما أننا لا نقبل أي مطالبات أو إجراءات تستند إلى قرار التحكيم. إن التفاوض والتشاور هما السبيل الواقعي والفعال للتعامل مع مسألة بحر الصين الجنوبي.

ثالثاً، كانت رياني جياو دائما جزءا من جزر نانشا الصينية. وفي عام 1999، "شحطت" سفينة عسكرية فلبينية بشكل غير قانوني في رياني جياو الصينية، وقدمت الفلبين منذ ذلك الحين عدة تعهدات واضحة بسحب تلك السفينة "الشاحطة". لكن، وبعد مرور 24 عاما، لم يف الجانب الفلبيني بالتزامه. وقد حاول الجانب الفلبيني مؤخرا إيصال تعزيزات ومواد بناء إلى السفينة العسكرية التي شحطت بشكل غير قانوني في رياني جياو من أجل تحقيق الاحتلال الدائم لرياني جياو. وتعارض الصين بشدة ذلك الانتهاك الاستفزازي من جانب الفلبين وستتخذ التدابير اللازمة لحماية سيادتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، تلتزم الصين بمعالجة المسألة على النحو المناسب من خلال الحوار والتشاور، وهي مستعدة لأن تناقش مع الجانب الفلبيني كيفية معالجة حالة رياني جياو.

رابعاً، ما فتئت الصين وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في السنوات الأخيرة تشجع بنشاط المشاورات بشأن مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، وواصلت إحراز تقدم في مختلف المراحل. وفي الوقت الراهن، تتقدم المشاورات بشأن مدونة قواعد السلوك بسلاسة واختتمت بنجاح القراءة الثانية ودخلت المرحلة الجديدة من القراءة الثالثة. وستعمل الصين مع بلدان الرابطة، بما فيها الفلبين، لتعزيز الحوار والقضاء على التدخل، وستواصل تنفيذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي بطريقة شاملة وفعالة للدفع نحو الإبرام المبكر للمدونة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في بحر الصين الجنوبي بشكل مشترك.

وختاما، تشكل المحيطات الموطن المشترك للبشرية وثروتها. وحماية أمن المحيطات واستقرارها والنهوض بتنميتها واستخدامها المستدامين كلها تخدم المصالح المشتركة للجميع والمسؤولية المشتركة لجميع البلدان. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية وبذل جهود دؤوبة لتعزيز وتحسين الإدارة العالمية للمحيطات وتشجيع بناء مجتمع بحري ذي مصير مشترك.

رُفعت الجلسة الساعة 13/20.